

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٢٢٨
الخميس، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

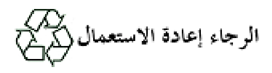
الرئيس:	السيد كافاندو	(بوركينا فاسو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشيركن
	أوغندا	السيد روغوندا
	تركيا	السيد أباكان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد ليو زنمين
	فرنسا	السيد آرو
	فييت نام	السيد لي لونغ منه
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة دي كارلو
	اليابان	السيد أوكودا

جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي الـتي ارتكبـت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

09-63001 (A)





المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة التي ارتكبت في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2009/587)

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2009/589)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي أول جلسة للمجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السيد توماس ماير - هارتنغ، الممثل الدائم للنمسا، لخدمته في رئاسة مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأنا على يقين بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن التقدير العميق للسفير ماير - هارتنغ على الحنكة الدبلوماسية الكبيرة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة التي ارتكبت في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2009/587)

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2009/589)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي البوسنة والهرسك، كينيا، صربيا، رواندا والسويد، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى القاضي باتريك روبنسون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والقاضي دينيس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والسيد سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والسيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية: S/2009/589، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ و S/2009/587، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ و S/2009/394، التي تتضمن مذكرة من الأمين العام مؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، يحيل بها التقرير السنوي السادس عشر للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ و S/2009/396، التي تتضمن مذكرة من الأمين العام مؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، يحيل بها التقرير السنوي الرابع عشر للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية يقدمها رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ورئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعيان العامان للمحكمتين الدوليتين.

وبدون مزيد من التأخير، أعطي الكلمة الآن للقاضي باتريك روبنسون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

القاضي روبنسون (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقف أمام المجلس بصفتي رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأن أقوم بذلك في ظل رئاسة بوركينا فاسو. وأهنئ بوركينا فاسو على توليها رئاسة مجلس الأمن، وأشكر الرئيس على ما أولاه من اهتمام للمسائل المتعلقة بالمحكمة.

وستكون ملاحظاتي اليوم موجزة، نظرا لأن تفاصيل التدابير التي اتخذها المحكمة لاستكمال ولايتها واردة في تقريري الخطي نصف السنوي (S/2009/589)، الذي قدم على النحو الواجب إلى المجلس.

ومنذ آخر عرض قدمته أمام المجلس، واصلت المحكمة تركيز طاقتها على استكمال أعمالها بأسرع صورة ممكنة. ومن بين الـ ١٦١ متهما الذين وجهت إليهم المحكمة لوائح اتهام، لم يتبق إلا متهم واحد في مرحلة ما قبل المحاكمة ينتظر بدء محاكمته، وستنطلق تلك المحاكمة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر. ويجري في الوقت الحالي محاكمة ما مجموعه ٢٤ متهما في تسع قضايا، وهناك ١٣ متهما آخر قدموا طعونا ما زالت قيد النظر. ومن المتوقع إنجاز خمس محاكمات خلال عام ٢٠١٠ وثلاث خلال النصف الأول من عام ٢٠١١، أما القضية المتبقية – وهي قضية رادوفان كارادزيتش – فيُقدر حاليا أنها ستُنجز بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

وبنقل الموارد إلى دائرة الاستئناف، نتوقع إنجاز جميع دعاوى الاستئناف عام ٢٠١٣، باستثناء استئناف قضية كارادزيتش، الذي يُقدر أنه سينجز في شباط/فبراير ٢٠١٤. والسبب في هذا التنقيح للتقدير المتعلق باستئناف قضية كارادزيتش هو قرار الدائرة الابتدائية تعيين محام في أعقاب رفض المتهم الذي يمثل نفسه حضور جلسات محاكمته. وأعطت الدائرة الابتدائية للمحامي المعين مهلة خمسة أشهر لإعداد دفاعه، وستستأنف المحاكمة في آذار/مارس ٢٠١٠.

ويشكل نقل الموارد إلى دائرة الاستئناف جزء من الاستراتيجية العامة للمحكمة المعنية بتقليص حجمها، التي بدأت فعلا. وبينما تشكل هذه المواعيد تواريخ الإنجاز المتوقعة لدينا حاليا، سيتم اتخاذ جميع التدابير الممكنة للتعجيل بإجراءاتنا واختزال هذه الأوقات المتوقعة. ولكفالة اتخاذ جميع التدابير الممكنة للتعجيل بإجراءاتنا، دعوت إلى استئناف انعقاد الفريق العامل المعني بتعجيل سير المحاكمات.

وسـتقدم توصـيات ذلـك الفريـق في تقريـري القـادم عـن استراتيجية الإنجاز.

وفي إحـاطتي الإعلاميـة الأخيرة، أبلغـت المجلـس بـأن دعاوى انتهاك حرمة المحكمة كانت تقوض المحكمـة وتـصرفنا عن هدفنا الرئيسي – أي إنجاز المحاكمات والاستئنافات لـدينا علـى نحـو عـادل وسـريع للأشـخاص المتـهمين بارتكـاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي. ويسعدني أن أبلغ المجلـس بأننـا أحرزنـا تقـدما علـى هـذه الجبهـة، إذ أصـدرنا حكمين ابتدائيين في قضيتين متعلقـتين بانتـهاك حرمـة المحكمـة وحكمـي اسـتئناف في قـضيتين متعلقـتين بانتـهاك حرمـة المحكمـة. كمـا عـدلنا القواعـد الإجرائيـة وقواعـد الإثبـات للتعجيل بالفصل في دعاوى انتهاك حرمة المحكمة.

ومثلمـا يمكـن أن نلاحـظ ذلـك، فـإن جهودنـا لتنفيـذ استراتيجية الإنجاز تعطي أكلها، ونحن على مـشارف الانتـهاء مـن جميـع المحاكمـات. غـير أننـا لا نـزال نواجـه عائقـا كـبيرا. وأقـصد بـذلك اسـتمرار فـرار راتكـو ملاديـتش وغـوران هادزيتش من العدالة. وعدم تقديم هـذين الرجلين إلى العدالـة سيـشوه الإسـهام التـاريخي الـذي قدمـه مجلـس الأمـن في بنـاء السلام في يوغوسلافيا الـسابقة. وأود أن أشـدد، مثلمـا فعلـت في الـسابق، علـى أن القـبض عليهمـا فـورا سيغني عـن الحاجـة إلى إنجاز مهام المحاكمة المتبقية. ولا يزال أمامنـا مـا يكفـي مـن الوقت لإلقاء القبض على هـذين الفـارين ومحاكمتـهما، وآمـل أن يتخذ مجلس الأمن والدول الأعضاء إجراء حاسما لتحقيـق هذا الهدف.

وتتعلق المسألة الرئيسية الأخرى التي ألـتمس مـساعدة المجلـس اليـوم بـشأنها بالاحتفـاظ بـالموظفين. وهـو أمـر يتطلـب إجـراء فوريـا، إذ يتـرك العمـل معنـا حاليـا، في المتوسـط، نحـو موظـف لكـل يـوم عمـل سـعيا وراء وظـائف أضـمن، غالبـا ما تكـون مـع هيئـات قـضائية أخـرى في لاهـاي، مثـل محكمـة العـدل الدوليـة والمحكمـة الخاصـة للبنـان. ووفقـا لدراسـة استقـصائية أجريـت مـؤخرا علـى ٤٥١ مـن المـوظفين، ذكـر ٥٧ في المائة منهم أنهم كانوا يسعون بفعالية وراء وظائف في أماكن أخرى. وإذا نظرنا إلى النتائج المتعلقة بمجموعة محـددة من الموظفين الأساسيين – أي موظفي الدعم القانوني التـابعين لمكتـب المـدعي العـام والـدوائر – بلغـت نـسبة مـن يـسعون بجديـة وراء وظـائف في أمـاكن أخـرى ٧٠ في المائـة، وقـال ٢٤ في المائة منهم أنهم أصيبوا بالإرهـاق جـراء عـبء عملـهم الحـالي، بينمـا ذكـر نحـو ٥٠ في المائـة أنهـم أحـسوا بـأنهم مضطرون للعمل على نحو أسرع مما ينبغـي. وواقـع الحالـة هـو أن هنـاك تهديـدا حقيقيـا للغايـة لقـدرة المحكمـة علـى القيـام بعملها بأسـرع صـورة ممكنة وأكثرهـا عـدلا خـلال الـسنوات المتبقية من ولايتها.

وأقـر بمـا بذلتـه الجمعيـة العامـة مـن جهـود لمساعدة المحكمـة مـن خـلال القـرار ٦٣/٢٥٦ المـؤرخ ٢٤ كـانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الذي يـأذن للمحكمـة بمنح المـوظفين الأساسيين عقودا أطول، وبالتالي، التخفيـف مـن بعض أوجـه انعـدام الأمـن الـوظيفي. لكـن لا يـزال هنـاك الكثير ممـا ينبغـي عمله، وهناك مجالان يمكننا أن نستخدم فيهما مساعدة مجلـس الأمن فعلا.

أولا، أوصت لجنة الخدمة المدنية الدولية بتقديم منحـة نهايـة الخدمـة للمـوظفين المنفـصلين عـن المنظمـة بعـد انتـهاء عقـودهم، شـريطة أن يكونـوا قـد خـدموا لعـشر سـنوات متواصـلة. وقـد خـدم العديـد مـن موظفينـا لأكثـر مـن ١٠ سنوات، ومنحة نهاية الخدمة ستشكل لهم حافزا ملموسـا للبقاء حتى تنجز المحكمة عملها. ثانيا، سيعود إدراج موظفينـا في نظـام العقـود المـستمرة بنفـع عمـيم علـيهم. فالتعيينـات المـستمرة سـتوفر بعـض أوجـه الاسـتقرار الـتي تـشتد حاجتنـا إليها، وأحث المجلس على أن يكفل تطبيق هذا النظام الجديد، في حال اعتماده، على موظفي المحكمة.

بيد أن المشاورات التي أجريتها بشأن هذه المسائل تركتني متوجسا بعض الشيء. غير أنه سيكون من الخطأ – بل من الخطأ التام – أن يتخلى جهاز مثل الأمم المتحدة عن موظفي هيئة أنشأها في وقت أزمة لمساعدته على استعادة العدالة والسلام والديمقراطية في منطقة مضطربة، وأسدت، وفقا لأي تقييم معقول، خدمة قيّمة ورائدة ليس فحسب لتلك المنطقة، بل أيضا للمجتمع الدولي قاطبة. وسيكون من الخطأ بشكل خاص أن تنأى الأمم المتحدة بنفسها عن احتياجات موظفي مؤسسة كهذه بلغت المراحل الأخيرة من عملها على أسس شكلية تستند إلى ما يسمى بالطابع المنفصل والمؤقت لهذه المؤسسة. ومن شأن هذا النهج أن يؤدي إلى نوع من الظلم والتفرقة اللذين لا يتناقضان مع المقاصد السامية والنبيلة للأمم المتحدة ذاتها فحسب، ولكن أيضا مع الأهداف الملهمة لهذه المؤسسة نفسها. وينبغي عدم معاملة موظفي المحكمة وكأنهم موظفو دول أخرى. إنهم في الواقع موظفو الأمم المتحدة ولا ينبغي استبعادهم من مزايا موظفي الأمم المتحدة بسبب عقبات إدارية مصطنعة. ولذلك أناشد المجتمع الدولي التحلي ببعد النظر ومساعدة المحكمة باتخاذ تدابير للاحتفاظ بموظفيها وتقليل عبء التعيين المستمر للموظفين عن كاهل المؤسسة.

وكما يعلم المجلس دون شك، فقد اقترحت، في آخر بيان ألقيته أمام الجمعية العامة (A/64/PV.16)، إنشاء لجنة تعويضات للتعويض على ضحايا الجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة. ومنذ أصبحت رئيسا للمحكمة، أتيحت لي الفرص للقاء العديد من جماعات الضحايا، التي أعربت عن استيائها لعدم تقديم المجتمع الدولي أي نوع من التعويضات عن معاناتها. والحق، إن الضحايا يشعرون بأنهم منسيون. ففي الوقت الحالي لا توجد آلية فعالة يستطيع الضحايا من خلالها طلب التعويضات عن إصاباتهم، رغم حقيقة أن حقوقهم في الحصول على تلك التعويضات راسخة في القانون الدولي. وإنني أشير إلى صكوك من قبيل إعلان الأمم المتحدة لمبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الجريمة والتعسف في استعمال السلطة، الصادر عام ١٩٨٥، والمبادئ والتوجيهات الأساسية الخاصة بحق ضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الانتصاف والجبر، A/RES/60/147.

إن العدالة لا تقتصر على معاقبة الجناة فحسب، وإنما تشمل أيضا إعادة الكرامة إلى الضحايا بكفالة أن تتوفر لديهم وسائل ملموسة لإعادة بناء حياتهم. وتحدد الفقرة ١٣ من إعلان الجمعية العامة نفسه مصادر التعويضات، بما في ذلك الجاني أو الصناديق الوطنية. ولكن في الحالات التي تعجز الدولة عن تعويض الضحايا، فإن الإعلان يقترح إنشاء صناديق أخرى لهذا الغرض. وهذا أمر استرعى الرئيس جوردا، الرئيس السابق للمحكمة، انتباه مجلس الأمن إليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، موصيا المجلس والأمين العام بأن تتولى الأجهزة المعنية في الأمم المتحدة النظر في نهج لتعويض ضحايا الجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة، وعلى الأخص تشكيل لجنة للتعويضات. ولذلك، أناشد المجلس اتخاذ خطوات رسمية لدعم إنشاء لجنة للتعويضات كوسيلة تكمل عمل المحكمة بتعويض ضحايا الجرائم التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة.

أود الآن الانتقال إلى أمر آخر – يتعلق بالعمل الذي تنجزه المحكمة بشأن الإعداد لإنشاء آلية تصريف المسائل المتبقية. في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩، أصدر الأمين العام تقريره عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لخيارات المواقع المحتمل أن توضع فيها محفوظات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ومقر آلية (آليتي) تصريف الأعمال المتبقية لهاتين المحكمتين (S/2009/258). وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أبلغ الأمين العام المحكمة بإقرار مجلس الأمن لتلك التوصيات، وطلب امتثال المحكمة

للتوصية (م) من الفقرة ٢٥٩ ورفع تقرير تفصيلي عن تنفيذ المحكمة للمهام المحددة فيها.

وفي تقريري المكتوب، تناولت كلا من هذه المهام بشكل منفصل. لكن هناك مهمة أردت أن أسترعي انتباه المجلس إليها هنا اليوم. لقد طلب إلينا أن نتزع صفة السرية، بأقصى قدر ممكن، عن كل سجلات المحكمة. هذه مهمة ضخمة، بدأنا بها في إطار مشروع نزع صفة السرية الشامل والمنظم. وسيتطلب هذا المشروع موارد كبيرة كي ينفذ بالشكل السليم. ولإعطاء المجلس فكرة عن العمل المعني، فإن أول قضية يجري تفحصها هي قضية تاديتش. ويجب تفحص كل المواد لتحديد الجلسات السرية والشهود والملفات والمعروضات. هناك ١ ٣٠٤ صفحات محاضر حرفية لجلسات تمهيدية، و ٩ ٣٠٠ صفحة لجلسات المحاكمة، و ٦٨٢ صفحة لجلسات الاستئناف، و ٦٥ ملفا سريا، و ١٢٦ شاهدا يتمتعون بالحماية. وسيتعين الاتصال بكل هؤلاء الشهود لمعرفة ما إذا كانوا يعارضون رفع أوامر حماية السرية. وعلاوة على ذلك، يجب فحص مئات المعروضات في ما يتعلق بالمعلومات السرية. وفي حين أن هذه مهمة جبارة، بالنظر إلى أن المحكمة استكملت الإجراءات ضد ١٢١ متهما في ٨٧ قضية ولا يزال أمامها ١٠ قضايا للإنجاز ضد ٢٥ متهما، سيكون من دواعي التقدير أن تخفف هذه المهمة بدرجة كبيرة عبء العمل القضائي لآلية (آليتي) المسائل المتبقية. وكلما زاد عدد الوثائق المعلنة، كلما قل احتياج الولايات القضائية الوطنية بأن تلتمس من آلية تصريف المسائل المتبقية الوصول إلى وثائق سرية واحتياج القضاة لإصدار قرارات بشأن هذه الطلبات.

وفي حين أن المحكمة تركز أساسا على عملها الرئيسي، فإنها تعمل أيضا بحرص صوب تعزيز أنظمة قضائية وطنية كفؤة في يوغوسلافيا السابقة تماشيا مع قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وإنني فخور بالإفادة بأن المحكمة أصدرت مؤخرا تقريرا شاملا معنونا ”دعم عملية الانتقال: الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجال نقل المعارف“ يقيّم احتياجات الأجهزة القضائية المحلية في المنطقة. واشترك في إعداد هذا التقرير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة وقوبل باستحسان كبير في أوساط مهمة باعتباره تقريرا رائدا.

ونعكف حاليا، بالتعاون مع هاتين المؤسستين، على إعداد مشروع طموح لكفالة أن تكون لدى أنظمة العدالة الوطنية في المنطقة القدرة على التعامل مع قضايا جرائم الحرب المتزايدة مع اقتراب المحكمة من أيامها الأخيرة. ومن المتوقع الحصول على تمويل سخي من المفوضية الأوروبية لإنجاز هذه المهمة التي تأتي في أنسب وقت. وأحث مجلس الأمن أيضا على دعم الولايات الوطنية في المنطقة لأن قدرتها على مواصلة عملنا جانب مهم من جوانب إرث المحكمة في يوغوسلافيا السابقة.

ستعقد المحكمة مؤتمرا يستغرق يومين في لاهاي في ٢٣ و ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠، مسترشدة في ذلك بالجهود الأوسع نطاقا التي تبذلها الأمم المتحدة للتنسيق بين الأنشطة ذات الصلة بسيادة القانون. وأهداف المؤتمر هي التشاور مع أصحاب المصلحة وإثارة الاهتمام باستراتيجية إرث المحكمة في يوغوسلافيا السابقة ودعمها، وتعزيز الاتصالات والشراكات بين المحكمة والأطراف المختلفة، وتبادل وجمع المعلومات بشأن ما تقوم به مختلف الجهات الفاعلة بخصوص بناء القدرات في المنطقة وزيادة التنسيق بين كل تلك الجهود وتوحيدها.

وسيتيح المؤتمر أيضا فرصة لبلدان يوغوسلافيا السابقة والمجتمع الدولي الأوسع لإطلاع المحكمة على أفكارها وتوقعاتها بشأن إرث المحكمة. وسيسهم ذلك الحوار

في عمل المحكمة المتعلق بإعداد استراتيجيتها الشاملة الخاصة بإرثها. وينتظر أن يشارك أكثر من ٢٠٠ شخص في المؤتمر، بما في ذلك ممثلون عن المحكمة وعن الفريق العامل المعني بالمحاكم المخصصة التابع لمجلس الأمن وعن وحدة سيادة القانون وعن الهيئات القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة وعن جماعات الضحايا وعن أجهزة الاتحاد الأوروبي، وكثيرون آخرون. وسيُمول المؤتمر من التبرعات، وقد وُجهت دعوات لحضوره إلى جميع أعضاء مجلس الأمن.

ختاما، أود أن أؤكد مجددا أننا في المحكمة سنستمر في تكريس جهودنا للانتهاء من العمل الذي كُلفنا به ليسود السلام والعدل والمصالحة منطقة يوغوسلافيا السابقة. غير أنني أشدد على أن هناك عقبة كبيرة تقف أمام إنجاز تلك المهمة ألا وهي استمرار فرار راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش من العدالة، وأحث المجلس على إيجاد وسائل لتيسير اعتقالهما الفوري.

تظل مسألة استبقاء الموظفين مسألة بالغة الأهمية فيما يتعلق بقدرة المحكمة على تعجيل وتيرة عملياتها. ونحث مجلس الأمن مرة أخرى على العمل بهمة مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة لوضع تدابير عملية لاستبقاء الموظفين على وجه السرعة وبالطريقتين المحددتين اللتين ذكرتهما اليوم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر القاضي باتريك روبنسون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للقاضي دينيس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

القاضي بايرون (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى القاضي باتريك روبنسون في الإعراب عن التهانئ لكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، وهو الشهر الأخير في عضوية بلدكم في المجلس. وأتمنى لكم كل التوفيق والنجاح في ولايتكم.

في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، اتخذ مجلس الأمن القرار ٩٥٥ (١٩٩٤) وأنشأ محكمة دولية لتحقيق العدالة لمئات الآلاف من الروانديين ضحايا الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. واليوم، بعد ١٥ عاما، يسعدني أن أبلغ المجلس بالتقدم الملحوظ الذي تحقق في إجراء المحاكمات وإصدار الأحكام. لكن الكثير من العمل ما زال ينتظرنا قبل أن يمكننا أن نقول بثقة إننا أنجزنا ولايتنا وحاكمنا المرتكبين الرئيسيين للفظائع المروعة التي ارتكبت في رواندا في عام ١٩٩٤.

منذ إحاطتي الإعلامية السابقة في حزيران/يونيه، أصدرت محكمتنا خمسة أحكام ابتدائية في قضايا كان المتهم فيها شخصا واحدا، بما في ذلك حكم بالعقوبة، صدر في قضية أقر المتهم فيها بالذنب، وحكم استئنافي. وقد برعنا في أداء المهمة الصعبة المتمثلة في بدء ١٠ محاكمات جديدة خلال العام الحالي. وصدرت الأحكام بالفعل في اثنتين من هذه القضايا؛ وفي ثلاث قضايا أخرى، من بينها إعادة محاكمة، جرى سماع الأدلة بالكامل. وفي القضايا الخمس المتبقية، سيجري الانتهاء من مرحلة الدفاع قبل نهاية هذا العام أو في النصف الأول من عام ٢٠١٠. وترتبط التأخيرات أساسا بشواغل المحاكمة العادلة؛ فقد احتاج محامو الدفاع المزيد من الوقت لإعداد مرافعاتهم في البداية أو المزيد من الوقت للرد على مرافعات الادعاء.

وما زالت القضايا الأربع المتعددة المتهمين الجارية تشكل أكبر تحد للمحكمة حتى في الحالات التي جرى الانتهاء فيها من مرحلة سماع الأدلة، وهذا هو الحال بالنسبة لثلاث من المحاكمات التي يبلغ عدد المتهمين فيها ١٧ متهما. ومن المتوقع الانتهاء من صياغة الأحكام في تلك القضايا

خلال العام المقبل، لكن التقدم يعترضه باستمرار انتداب القضاة وموظفيهم القانونيين بشكل متزامن لدعم قضايا أخرى. وبينما يجلس القضاة أياما كاملة على مدى شهور في قاعة المحكمة لإجراء عدة محاكمات إضافية أحيانا، فإن وضع جداول زمنية للمداولات المعقدة في القضايا المتعددة المتهمين مسألة صعبة وقد تؤدي إلى تأخيرات.

ما زالت المحاكمة الرابعة، قضية كاريميرا وآخرين، متأخرة، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى مرض أحد المتهمين، الأمر الذي يقتضي من هيئة المحكمة عقد جلسات لمدة نصف يوم فحسب والسماح بفترات استراحة إضافية في الجدول الزمني للمحاكمة لتلبية الاحتياجات الطبية. وعلى الرغم من تلك العقبات التي لا يمكن تفاديها، فإننا نهدف إلى الانتهاء من مرحلة سماع الأدلة في هذه القضية قبل نهاية عام ٢٠١٠.

وستكون محاكمة كاريميرا واحدة من ثلاث قضايا جارية ستستمر مرحلة صياغة الأحكام فيها خلال النصف الأول من عام ٢٠١١. ومن المحتمل أن تمتد القضيتان الأخريان، نغيرابَتوار، ونزابونيمانا، إلى عام ٢٠١١ لأن القاضيين اللذين يترأسان هيئة المحكمة في القضيتين عضوان أيضا في هيئة المحكمة في أكبر قضية متعددة المتهمين، محاكمة ''بوتاري''. ويجب إعطاء الأولوية لإصدار الأحكام في تلك القضية والتي يتوقع صدورها في خريف عام ٢٠١٠ على الرغم من أن ذلك قد يؤخر إصدار الأحكام في القضايا الأخرى عدة شهور.

في أيلول/سبتمبر، أقرت الجلسة العامة للقضاة تعديلا في القواعد الإجرائية والأدلة الثبوتية، يتيح سماع إفادات خاصة لحفظ الأدلة ضد بقية المتهمين الفارين من العدالة. ويهدف ذلك التعديل إلى الحيلولة دون فقدان الأدلة بالتقادم بعد مرور ١٥ عاما على ارتكاب الجرائم. وستركز جلسات الاستماع، المزمع عقدها في الفصل الأخير من السنة المقبلة، على إفادات ثلاثة مسؤولين من الرتب الرفيعة لا يزالون في حالة فرار.

ومثلما يرى أعضاء المجلس، أمامنا عام حافل آخر، يتعين فيه علينا أن نزيد الإنتاج على الرغم من تناقص الموارد. وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٠، سنركز على إنجاز مرحلة تقديم الأدلة في جميع المحاكمات الجارية، باستثناء قضية كاريميرا. وعلاوة على ذلك، نتوقع إصدار الأحكام في أربع قضايا مرفوعة ضد متهم وحيد. وخلال النصف الثاني من عام ٢٠١٠، ستصدر أحكام إضافية في ست قضايا تشمل ١٧ متهما. ومجمل القول، وشريطة أن ننجح في الإبقاء على المستوى الحالي لموظفي الدعم القانوني، فإننا نتوقع إصدار الأحكام في محاكمات ٢١ متهما عام ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، ستبدأ محاكمتان جديدتان، ونأمل، بقدر الإمكان، أن نستكمل مرحلتي تقديم الأدلة فيهما خلال العام المقبل.

ومثلما ذكرت سابقا، فمعظم القضاة الدائمين الـ ٧ والقضاة المخصصين الـ ١١ العاملين في المحكمة يبتون في العديد من القضايا على نحو متواز. وستستمر تلك الحالة طيلة معظم العام المقبل. ونحتاج إلى القضاة أيضا لتناول قضيتي المتهمين اللذين ألقي عليهما القبض مؤخرا، والطلبات المحتملة لإحالة القضايا إلى الولايات القضائية الوطنية بموجب القاعدة ١١ مكررا، وجلسات الاستماع إلى الإفادات الخاصة. وبالتالي، أطلب إلى المجلس أن يمدد العمل بالاستثناء الممنوح بموجب القرار ١٨٨٥ (٢٠٠٨)، الذي يأذن لـ ١٢ قاضيا مخصصا كحد أقصى بالخدمة في المحكمة في أي وقت من الأوقات، حتى نهاية عام ٢٠١٠.

وقد فسرت في حزيران/يونيه شواغلنا إزاء عدم المساواة من حيث شروط الخدمة بين القضاة الدائمين والقضاة المخصصين، لا سيما فيما يتعلق بأحقية الحصول

على المعاشات التقاعدية وقد أحاط القرار ١٨٧٨ (٢٠٠٩) علما بتلك الشواغل. وأجريتُ مناقشات ثنائية بشأن المسألة مع ممثلي العديد من الدول الأعضاء والأمانة العامة، وأعربوا عن تعاطفهم مع مسعانا لإجراء استعراض لشروط الخدمة من أجل الإنصاف واستراتيجية الإنجاز. وأنا على ثقة بأن الجمعية العامة سيكون بمقدورها تناول المسألة في مطلع عام ٢٠١٠.

وأود أن أنتقل الآن إلى مسألة أخرى ذات أهمية أساسية، وهي تعاون الدولة. فعمليتا إلقاء القبض في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر على اثنين من الفارين، غريغوار نداهيمانا وإيدلفونس نيزييمانا، تشكلان تطورين إيجابيين للغاية، وأود أن أشكر السلطات الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا على إسهامها الهام في مكافحة الإفلات من العقاب. وينبغي أن يشكل نقل إيدلفونس نيزييمانا إلى أروشا، بعد مجرد يوم على القبض عليه في أوغندا، نموذجا للتعاون الفعال والسريع بين المحكمة والدول الأعضاء.

وأنا على يقين من أن أعضاء المجلس يتفقون معي على أن عدد الفارين الذين لا يزالون طلقاء اليوم، بعد مضي ١٥ سنة على الإبادة الجماعية، أكبر مما ينبغي. وتشمل القائمة ثلاثا من كبار المشتبه فيهم، فيليسيان كابوغا وبروتيه مبيرانيا وأوغُستين نغيرابَتوار. وقد تأخر وقت إلقاء القبض عليهم أكثر مما ينبغي.

وأود أن أذكر مرة أخرى بأن المجلس هو الذي حدد، عندما أنشأ المحكمة عام ١٩٩٤، أن الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وقد كان ذلك الاقتراح صادقا حينئذ مثلما هو صادق اليوم. فمن مصلحة المجتمع الدولي برمته أن يتم القبض على من بقي من الفارين ومحاكمتهم محاكمة عادلة. ولن تستكمل هذه المحكمة ولايتها ما دام الفارون ذوو الرتب الرفيعة لا يزالون يستفيدون من الإفلات من العقاب، بينما ينتظر الضحايا إحقاق العدالة. وأناشد بشدة جميع الدول الأعضاء، لا سيما التي توجد فيها أدلة هامة على اختباء الفارين في أراضيها، مثل كينيا، أن تتعاون بصورة كاملة مع المحكمة.

وينبغي إلقاء القبض على الفارين ونقلهم إلى أروشا قبل إغلاق المحكمة. ولا بد من إنشاء آلية لإنجاز المهام المتبقية من المحاكمة ما دام الفارون طلقاء. غير أنه ينبغي أن نستهدف جميعا ترك أقل قدر ممكن من إرث المحاكمات، حتى تتمكن الآلية من التركيز فعلا على الأعمال المتبقية، مثل إدارة محفوظات المحكمة ومواصلة حماية الشهود والإشراف على الأحكام.

إن التطورات التي وقعت مؤخرا في المحكمة تسلط الضوء على الحاجة الأساسية إلى تعاون الدول الأعضاء في مجال آخر. فخلال الأسابيع الأخيرة، بُرّئ متهمان، هورميسداس نسينغيمانا في الدائرة الابتدائية وبروتايس زيغيرانييرازو في دائرة الاستئناف. ويبحث رئيس قلم المحكمة عن بلدان مضيفة لنقلهما، وآخرين أُخلي سبيلهما، يعيشون جميعا في منازل آمنة في أروشا. ومن الأهمية بمكان، بل ومن مصلحة العدالة المنصفة أن تكون الدول الأعضاء على استعداد لقبول نقل الأشخاص الذين برأهم المحكمة إلى أراضيها.

ويكمن المجال الثالث لتعاون الدول الأعضاء، الذي يشكل الركن الأساسي لاستراتيجية الإنجاز، في إحالة القضايا إلى الولايات القضائية الوطنية بموجب القاعدة ١١ مكررا. ويواصل المدعي العام، بمساعدة رئيس قلم المحكمة، جهوده لكفالة قدرة المحاكم الوطنية، الآن أو في المستقبل القريب، على تناول أكثر من القضيتين اللتين أُحيلتا

إلى فرنسا عام ٢٠٠٧. ولا تزال الجهود تركز على تقديم الدعم التقني إلى رواندا لكفالة قدرة الدولة التي ارتُكبت فيها الجرائم على تولي القضايا. غير أننا نحث الدول الأعضاء الأخرى ذات الاختصاص على النظر في إمكانية قبول بعض القضايا المتبقية للهاربين من المحكمة بغية محاكمتهم على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نلاحظ التغييرات التشريعية، التي جرى أو يجري إدخالها في العديد من البلدان، لمنح اختصاص النظر في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، التي ارتُكبت، مثلا، في رواندا عام ١٩٩٤. وهذه التغييرات التشريعية المحمودة لا تدعم المحكمة في جهودها لإحالة القضايا على الولايات القضائية الوطنية فحسب، بل تؤكد أيضا استعداد تلك البلدان لمكافحة، على نحو فعال، الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم الدولية، حيثما ارتُكبت وأيا كان مرتكبوها ومن ارتُكبت ضدهم.

إن جهودنا موجهة نحو إنجاز المحاكمات المتبقية ودعاوى الاستئناف. وفي نفس الوقت، نتابع التوصيات الخاصة بالفترة الانتقالية، الواردة في تقرير الأمين العام بشان آلية (آليتي) تصريف المسائل المتبقية (S/2009/258). ويتضمن تقريرنا عن استراتيجية الإنجاز (انظر S/2009/587) استعراضا للإجراءات المتخذة حتى الآن، وسنواصل، قدر استطاعتنا، تقديم معلومات شاملة إلى المجلس لدعم عمليته لصنع القرار.

إن المناقشات في اللجنة الاستشارية بشأن المسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية وفي اللجنة الخامسة بشأن تقديم المحكمة لمشروع الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ جارية. ومنذ تقديم مشروعنا للميزانية، حدثت تطورات كثيرة، مثل عمليتي الاعتقال الجديدتين، اللتين ستؤديان إلى إجراء بعض التعديلات في الطلب الأصلي. وأي تغيير في الجدول الزمني للقضايا في هذه المرحلة، عندما يكون تمديد العقود مرتبطا ارتباطا وثيقا بجداول المحاكمات، يؤثر على كل المشاركين في عمل المحاكمة، من الموظفين القانونيين ومحامي الادعاء إلى مدوني المحاضر والمترجمين الشفويين. وأطلب تفهم كل الدول الأعضاء للحاجة المتزايدة إلى المرونة.

وخلال الأشهر الستة الماضية، واصلت حكومات الدول الأعضاء في مجلس الأمن تقديم الدعم لعملنا من خلال اتخاذ القرار ١٨٧٨ (٢٠٠٩) في تموز/يوليه، واعتقال الفارين، والتبرعات في الصندوق الاستئماني، والأعمال التحضيرية المكثفة لآلية تصريف الأعمال المتبقية. وأود أن أؤكد للمجلس أننا جميعا في المحكمة في أروشا نقدر كثيرا هذا الدعم. لقد يسرت الأمانة العامة، وبصفة خاصة مكتب الشؤون القانونية، تعاوننا مع المجلس وحكومات دوله الأعضاء، وساعدت في الإبلاغ باحتياجاتنا وشواغلنا المشتركة. ونحن نعرب عن تقديرنا وشكرنا لجميع موظفيها.

وتظل حقيقة أن المحكمتين المخصصتين وضعتا الأساس للتطور السريع والمذهل للعدالة الجنائية الدولية خلال العقد ونصف العقد الماضي. وبدونهما، لما كان هناك محكمة جنائية دولية. وأقل ما يقال، إنه بدون فقههما القضائي ودعمهما وكونهما مثالين على وضع السياسات العامة، لما أمكن على الأرجح صدور إدانات لمرتكبي عمليات إبادة جماعية روانديين في كندا وهولندا وبلجيكا، ولما جرت التحقيقات الحالية ضد مرتكبين مزعومين لعمليات إبادة جماعية وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في أنحاء العالم.

كلنا نعلم أن أيام محكمتنا معدودة. ومن الضروري أن نتفكر في الدروس التي يمكن أن نتعلمها من الأعوام الـ ١٥ الماضية وفي كيفية تناول مكافحة الإفلات من العقاب على ارتكاب جرائم دولية في المستقبل. وإذا نجحنا معا في إقامة سيادة أكثر فعالية للقانون الدولي، فإن معاناة ضحايا لا حصر لهم لن تكون قد ذهبت سدى.

وفي الوقت نفسه، نحن نعرف أن الجزء الأخير من دورة حياة المحكمة ليس جزءا سهلا. لا بد لنا أن نبقى

ملتزمين ونسعى لتحسين عملنا، بينما يواجه موظفونا ذوو الخبرة الكادحون قرب انتهاء عقودهم وضرورة تأمين مستقبلهم المهني.

ومستقبل المكافحة الدولية للإفلات من العقاب سيقع أساسا على عاتق الولايات القضائية الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية. ولكنني أطلب، اليوم، استمرار دعم المجلس، حتى تستطيع محكمتنا، الموجودة منذ بدء حدوث هذا التطور المذهل للعدالة الجنائية الدولية، أن تنجز ولايتها بسرعة وبكل الاحترام الواجب وفقا لأعلى معايير المحاكمات النزيهة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر القاضي بيرون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

السيد براميرتز (تكلم بالإنكليزية): سأتكلم، هذا الصباح، أمام المجلس عن المكونات الرئيسية المتعلقة بإنجاز ولايتنا، التي انتقلت إلى مرحلة جديدة مهمة. وبشكل أكثر تحديدا، سأتكلم بإيجاز عن وضع محاكماتنا ودعاوى الاستئناف التي ننظر فيها؛ والتعاون بين مكتب المدعي العام والدول؛ وجهودنا لبناء القدرة في جميع أنحاء المنطقة؛ وأخيرا، خططنا لتقليص حجم مكتبي في السنوات المقبلة.

في الوقت الراهن، يعمل مكتب المدعي العام في ثماني محاكمات تشمل ١٧ متهما. ومن المقرر أن تبدأ آخر محاكمة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، باستثناء محاكمات الفارين، بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، بدأت المحاكمة في القضية المرفوعة ضد رادوفان كرديتش، بإدلاء المدعي العام لبيانه الافتتاحي. والادعاء العام جاهز ويبقى مستعدا للمضي قدما بتقديم شاهده الأول. وكما حدث في القضايا الأخرى، حقق مكتبي توازنا بين متطلبات متعارضة ترتبط بقضايا كبيرة كهذه. إنه سيعرض قضية تمثل الجرائم المرتبكة، لكن جرى تبسيطها ويمكن إدارتها.

توجه لائحة اتهام كراديتش اتهامات تنبع من عمليات التطهير العرقي في البوسنة والهرسك، وقصف سراييفو بالقنابل، واحتجاز حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة رهائن، والهجوم على منطقة الأمم المتحدة الآمنة في سريبرنيتسا. ونظرا لمركز كراديتش الكبير وحجم وجسامة التهم الموجهة إليه، فإن محاكمته ليست مهمة فحسب لضحايا الجرائم، وإنما أيضا للمجتمع الدولي بأسره.

ولدى بدء محاكمة كراديتش، التقيت ممثلين عن رابطات الضحايا. وشعرت بالتشجيع لأنني سمعت أنهم ما برحوا يدعمون جهود مكتب المدعي العام. وبالنسبة إلى الضحايا، ما فتئت الجرائم حاضرة في أذهانهم وليست أحداثا تاريخية من الماضي. وبينما نشرع في عرض الدليل على ما حدث، نذكر بحقيقة أن ملاديتش لم يعتقل بعد. وبوصفه متهما، فإن مكان ملاديتش هو أمام المحكمة، مع كراديتش.

إن اعتقال راتكو ملاديتش والفار الآخر الباقي، جوران هادزيتش، يبقى أحد الأولويات العليا لمكتبي. محامو الادعاء يستعرضون حاليا لائحة اتهام ملاديتش وأتوقع إيداع لائحة اتهام معدلة مقترحة قريبا.

هناك حاليا خمس دعاوى استئناف. وخلال فترة السنتين القادمة، يتوقع أن يتضاعف عدد دعاوى الاستئناف. لقد جرى تنفيذ خطط لنقل الوظائف والموارد الضرورية إلى قسم الاستئناف بمكتبي لمواجهة زيادة عبء العمل. ونتيجة لذلك، فإن مكتبي مستعد تماما للاضطلاع بالعمل مع زيادة عدد دعاوى الاستئناف واستمرارها في عام ٢٠١٣.

ويبقى تعاون الدول مكونا رئيسيا للإنجاز الناجح لولايتنا ولتحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز. وفي الأسابيع

الأخيرة، اجتمعت مع السلطات في البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا على المستويات السياسية والقضائية والتنفيذية لتقييم مستوى تعاونها مع مكتبي. وكان الغرض أيضا من الزيارات تعزيز علاقاتنا مع أجهزة الادعاء الوطنية.

ومنذ آخر إحاطة إعلامية إلى المجلس، ما زال تعاون صربيا مع مكتبي في تحسن. ويجري التعامل مع طلبات الادعاء بالوصول إلى الوثائق والمحفوظات بسرعة أكبر وفعالية أشد. ومن المهم أن تستمر السلطات في تقديم هذا المستوى من المساعدة، التي ستظل ضرورية خلال المحاكمات الحالية والمستقبلية وخلال النظر في دعاوى الاستئناف.

إن أهم جانب من جوانب تعاون صربيا هو ضرورة إلقاء القبض على الفارين. ويسلّم مكتبي بالاحترافية والالتزام بالخدمات العملياتية المنوط بها اقتفاء أثر الفارين من العدالة. وإني على اتصال مستمر ومباشر مع الموظفين المسؤولين عن هذه العمليات. وهذه الخدمات تعمل الآن على نحو أنجع وبطريقة منسقة. وعلاوة على ذلك، هناك أنشطة عملياتية متنوعة، بما في ذلك عمليات البحث التي يجري القيام بها حاليا. ويجب على صربيا الإبقاء على هذه الجهود بهدف واضح ألا وهو إلقاء القبض على الفارين.

وفيما يتعلق بكرواتيا، لا نزال نعمل على أساس منتظم مع وزارة العدل ومكتب النائب العام، وهما يساعدان في الاستجابة للطلبات التي يرسلها المدعي العام. أما المسألة التي تمثل الشاغل الرئيسي فهي الطلب الخاص بإيجاد الوثائق العسكرية الرئيسية المتعلقة بعملية العاصفة لعام ١٩٩٥، وهي مسألة ما برحت من دون حل. ومهما يكن من أمر، أرحب بالمبادرة الشخصية لرئيس وزراء كرواتيا بإنشائه في شهر تشرين الأول/أكتوبر فرقة عمل مشتركة بين الوكالات ترمي إلى إيجاد هذه الوثائق، وبخاصة أنها لم يكن هناك أي نشاط فعلي في التحقيق الإداري منذ إحاطتي الإعلامية السابقة في مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه (انظر S/PV.6134). وقد تلقينا هذا الأسبوع تقريرا من فرقة العمل من شأنه المساعدة في الكشف عن الفجوات في التحقيق الإداري وفي تحديد الخطوات الأخرى المتعلقة بالتحقيقات والتي يتعين اتخاذها. ولا بد من القيام بسرعة من اتخاذ خطوات التحقيق هذه وجميع الخطوات الأخرى المتوفرة للانتهاء من تحقيق كامل وشامل وذي مصداقية بشأن إيجاد الوثائق المفقودة.

إن البوسنة والهرسك لا تزال تستجيب لجميع طلبات الادعاء العام. ومكتبي على اتصال بصورة منتظمة مع الإدارة الخاصة في محكمة الدولة المسؤولة عن جرائم الحرب. ولكنني أشعر بالقلق إزاء احتمال رحيل الموظفين الدوليين وموظفي الدعم من الإدارة الخاصة المسؤولة عن جرائم الحرب. وعلى الرغم من الطلبات المتكررة للمؤسسات القضائية في البوسنة والهرسك، ستنتهي تفويضات الموظفين الدوليين في شهر كانون الأول/ديسمبر و لم تجدد بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية. وإن لم يتم تناول هذه المسألة بسرعة، من شأن ذلك أن يعرض للخطر جلسات المحاكمة الجارية والتحقيقات المتعلقة بجرائم الحرب. كذلك ستكون هناك أيضا عواقب خطيرة بالنسبة لعمل المحكمة حيث أنها تعمل أيضا على مواد التحقيق التي نُقلت إلى مكتبي. ويقتضي الأمر القيام بعمل فوري.

سيفرغ مكتبي قريبا من تسليم ملفات التحقيقات إلى المدعين العامين في البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا. وبالإضافة إلى المادة ١١ - مكرر تم نقل قضايا استنادا إلى قرارات قضائية، فقد سلم مكتبي إلى السلطات في جميع أرجاء يوغوسلافيا السابقة ما يزيد على ١٧ ملفا من ملفات التحقيقات تشمل ٤٣ مشتبها بهم.

وثمة جانب أساسي لإنجاز استراتيجية المحكمة، ألا وهو تعزيز النُظم القضائية في دول يوغوسلافيا السابقة.

وكمثال محدد، أود أن أتطرق إلى المشروع الناجح للمدعيين العامين المحليين وصغار الموظفين الفنيين من يوغوسلافيا السابقة. وأقيم هذا المشروع بالاشتراك بين مكتبي والاتحاد الأوروبي. وفي حزيران/يونيه، بدأ ثلاثة من المدعين العامين العمل كمدعيين عامين ارتباط في مكتبي، واحد من البوسنة والهرسك وواحد من كرواتيا وواحد من صربيا.

ويجب على المدعيين العامين المحليين مواصلة العمل الذي اضطلع به في الأصل مكتبي، على سبيل المثال، بالعمل على القضايا والمواد التي تم نقلها إلى المنطقة. وكما ذكرت في الماضي، لا تزال خدمات الادعاء العام الوطنية والخدمات القضائية تواجه عقبات وتحديات فيما يتعلق بالمحاكمة عن جرائم الحرب. وحظر تسليم الرعايا لدول أخرى يهدد التحقيقات والمحاكمات الناجحة وكذلك الحواجز القانونية لنقل قضايا جرائم الحرب بين الدول. ويجري تشجيع المدعين العامين على إبقاء الحوار المفتوح لإيجاد السبل الكفيلة للتعاون في أنجع الطرق وأكثرها احترافية قدر الإمكان.

وتم الاتفاق على آليات تخفيض الموظفين وتم إبلاغ الموظفين بذلك، وسوف تنفذ التخفيضات اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وسيبدأ التخفيض المبدئي للموظفين في مكتب المدعي العام فورا في العام الجديد وسوف يزداد طيلة العام، ليجسد إنجاز المحاكمات. وميزانية مكتبي المقترحة للعامين ٢٠١٠-٢٠١١، والتي نوقشت مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية اقترحت طائفة من التخفيضات في أعداد الموظفين حيث انتهت المحاكمات. وبالتحديد طلبنا تخفيضا في الموظفين بنسبة ٤٠ في المائة تقريبا في مكتب المدعي العام، حيث تنتهي المحاكمات خلال السنة المقبلة، بما في ذلك إلغاء واحد من منصبي درجة مدير في مكتبي. وخلال العامين المقبلين، سيكون هناك تخفيض بنسبة ٦٠ في المائة في مراكز الموظفين في مكتب المدعي العام. وفي الوقت نفسه، ستواصل أفرقة المحاكمات والاستئنافات العمل بأقصى طاقة ممكنة لكفالة سير المحاكمات بسرعة ووفقا لاستراتيجية الإنجاز.

أشكر الأعضاء على اهتمامهم. باسم الجميع في مكتبي، أود أن أعرب عن تقديري لدعم المجلس المستمر لعملنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد براميرتز على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد حسن بوبكر جالو، مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

السيد جالو (تكلم بالإنكليزية): في الأشهر الستة الماضية سادت فترة من العمل المستدام والمكثف في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في تعزيز إنجاز أعمال المحاكمات وغير ذلك من الأعمال. وخلال هذه الفترة، تمكّن مكتب المدعي العام من الإعداد لمحاكمات ست قضايا جديدة وإنجاز مرحلة محاكمة جميع القضايا ما خلا واحدة من هذه القضايا. وقد تم الانتهاء بنجاح من قضية تتعلق بالإقرار بالذنب في قضية مايكل باغاراغازا وحظيت بتأييد الدائرة الابتدائية.

وخلال نفس الفترة، تعين على مكتب المدعي العام التحضير للرد على استئنافين نهائيين وثلاثة استئنافات تمهيدية. وقد تعين عليه الرد على أربعة استئنافات نهائية وثمانية استئنافات تمهيدية قدمهما الدفاع. هذا بالإضافة إلى التحضير لالتماسات من اجل تقديم بينة إضافية وردود على تسعة التماسات في دائرة الاستئناف. وتم الدفع بالحجج ردا على ثلاثة استئنافات نهائية، وصدر حكم في واحد منها وجرى تعليق البت في الاثنين الآخرين.

وكما ذكر الرئيس، تم القبض على اثنين من المتهمين. غريغوري نداهيمانا الذي تم إلقاء القبض عليه في جمهورية الكونغو الديمقراطية في شهر آب/أغسطس في عملية مشتركة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وجمهورية الكونغو

الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، تم إلقاء القبض على اديلفونسي نيزيمانا، وهو من بين الفارين الرئيسيين والمقرر محاكمته أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. أود أن أسجل تقديرنا لحكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تعاونها الذي مكّن من عملية إلقاء القبض هذه.

وبفضل استمرار هذا التعاون الثلاثي فيما بين بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، يداعبنا شعور بالتفاؤل بأنه سيتم القبض على عدة أشخاص فارين لا يزالون يحتمون في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيتم تقديمهم للمحاكمة، وإلقاء القبض عليهم سيسهم إسهاما كبيرا في استعادة السلم والاستقرار في منطقة البحريات الكبرى.

ولكن يؤسفني أن أبلغكم عن عدم إحراز تقدم في مسألة التعاون من جانب كينيا في ما يتصل بقضية فيليسيان كابوغا. فقد صدرت طلبات متكررة إلى حكومة كينيا بالإعلام عن تفاصيل مغادرة كابوغا من ذلك البلد و لم تتم الإجابة على تلك الطلبات طيلة فترة الـ ١٢ شهرا الماضية. ولا ينبغي لهذه الحالة لها أن تستمر. وهذا المجلس بموجب قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣) دعا كينيا إلى التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لكفالة إلقاء القبض على كابوغا ونقله إلى المحكمة لمحاكمته. وينبغي الطلب من كينيا الوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بصورة عامة والتعاون تعاونا كاملا مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والامتثال إلى هذه الطلبات. وإذا ما استمرت هذه الحالة في الأسابيع المقبلة، سوف ينظر مكتبي بجدية في خيار البدء بإحالة كينيا رسميا إلى مجلس الأمن بموجب المادة ٢٨ من النظام الأساسي للمحكمة لعدم تعاونها مع المحكمة.

في شهر تشرين الثاني/نوفمبر استضاف بنجاح في كيغالي برواندا مكتب المدعي العام في المحكمة الندوة الخامسة للمدعيين العامين في المحكمة الجنائية الدولية التي أشرت إليها في إحاطتي الإعلامية السابقة أمام مجلس الأمن (انظر S/PV.6134). وقد وفرت تلك الندوة للمدعين العامين في جميع المحاكم الدولية الذين شاركوا فيها فرصة لاقتسام الخبرات والدروس المستفادة والتشاور بشكل موسع، مما يمكن من تحسين عملية مكافحة الإفلات من العقاب من خلال إنفاذ القانون الجنائي الدولي. واعتمدت لندوة إعلان كيغالي بشأن العدالة الجنائية الدولية وسيعمم على جميع الدول الأعضاء. وفي الإعلان، في جملة أمور، دعا المدعيان العامان جميع الدول إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمنح نظمها القضائية الوطنية والإقليمية القدرات والاختصاص القضائي لمحاكمة أو تسليم الأشخاص المشتبه بارتكابهم جرائم دولية وإلى تقديم التعاون الكامل لجميع المحاكم الجنائية الدولية، وبخاصة فيما يتعلق بإنفاذ الأوامر وطلبات تقديم المساعدة.

وفي الأشهر المقبلة، سيركز مكتبي جهوده على عدة جبهات. ويجري بالفعل الإعداد لتجهيز قضيتي المتهمين اللذين ألقي القبض عليهما مؤخرا للمحاكمة، وهما تحديدا، غريغوار نداهيمانا وإديلفونس نزيمانا، المقرر عرض قضيتيهما على المحكمة في عام ٢٠١٠. كما أن مكتبي سيهتم باستكمال القضايا الثماني التي نُظر فيها جزئيا، وبدأ النظر في بعضها في الأشهر الستة الماضية. ونحن نتوقع، بنهاية عام ٢٠١٠، استكمال محاكمات جميع المحتجزين الحاليين، باستثناء المتهمين الاثنين اللذين أُلقي عليهما القبض حديثا.

كما أننا نشعر بالتفاؤل لأن تكثيف جهود تعقب المتهمين الفارين وزيادة تعاون الدول قد يحرز نتائج إيجابية

فيما يتعلق بإلقاء القبض على الفارين المتبقيين البالغ عددهم ١١ متهما وإحالتهم إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وتقرر محاكمة ثلاثة من هؤلاء المتهمين الفارين أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو أمام آلية تصريف الأعمال المتبقية، وتقرر إحالة المتهمين الثمانية المتبقين إلى الولايات القضائية الوطنية. وآفاق الإحالة إلى أي ولاية قضائية وطنية عقب أي اعتقالات أخرى ستقرر إلى حد كبير موعد اختتام مرحلة المحاكمات أمام المحكمة في إطار استراتيجية إنجاز المحاكمات. وفي هذه المرحلة، سيكون من المأمول، بل والضروري فعلا، أن يواصل مجلس الأمن تذكير الدول الأعضاء بالتزاماتها القانونية بالتعاون فيما يتعلق بالمتهمين الفارين.

ونظرا لعدم وجود دول أخرى راغبة في قبول القضايا من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لإجراء المحاكمات في هذه الدول، ما زالت جهودنا فيما يتعلق بإحالة القضايا إلى الولايات القضائية الوطنية تتركز على رواندا. وكما أبلغت في المرة الأخيرة التي اجتمعنا فيها مع مجلس الأمن، فإن رواندا أجرت إصلاحا قانونيا كبيرا في قطاع العدالة وهو، إذا اقترن مع اتخاذ التدابير المناسبة لبناء القدرات، سيكون كافيا لتمكين مكتبي من تجديد طلباته لإحالة القضايا إلى ذلك البلد.

ومنذ تقديم تقريرنا الأخير إلى مجلس الأمن، وفرت المحكمة التدريب لموظفي الدائرة الجديدة لحماية الشهود في رواندا. ووافق بعض المانحين على توفير الموارد اللازمة للتمكن من تشغيل الدائرة ونظام وصلة الفيديو قبل نهاية عام ٢٠٠٩. وينبغي أن تعالج تلك التدابير الشواغل المتصلة بحماية الشهود وأن توفر بديلا للحصول على الأدلة من الشهود الذين يحجمون عن السفر إلى رواندا للإدلاء بشهاداتهم. وحالما تم تنفيذ تلك التدابير لبناء القدرات، فإنني أعتزم تقديم طلبات جديدة، في بداية عام ٢٠١٠، لإحالة قضايا ثمانية من المتهمين الفارين الـ ١١ إلى رواندا لمحاكمتهم.

إن التعاون بين المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وسلطات الادعاء الوطنية والسلطات القضائية الوطنية قد تكثف بقدر كبير منذ عقد المنتدى المشترك مع تلك السلطات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. والآن تشارك سلطات العديد من تلك الدول مشاركة فعالة في التحقيق في الجرائم الدولية والمحاكمة عليها، وبخاصة القضايا المتصلة بالإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤. وفي تلك العملية، تتطلب تلك السلطات تقديم مساعدة كبيرة، وهي استفادت من هذه المساعدة، ولا سيما الحصول على الأدلة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وفي الأشهر الـ ١٢ الماضية، تلقى مكتبي طلبات للمساعدة من ١٣ بلدا فيما يتعلق بـ ٤٤ شخصا يخضعون للتحقيق من جانب السلطات الوطنية. وقد استجبنا لتلك الطلبات، ضمن أمور أخرى، بتقديم المعلومات من قاعدتنا لبيانات الأدلة وسجلات الأجهزة الأخرى للمحكمة وبتوفير إمكانية الوصول إلى قاعدة البيانات والسجلات.

وما زال تبادل المعلومات والأدلة مع السلطات الوطنية يشكل عنصر رئيسيا لأعمالنا، ليس الآن فحسب بل بعد استكمال المحاكمات وحتى في إطار آلية تصريف الأعمال المتبقية. ووصول تلك السلطات إلى قواعد البيانات الواسعة التابعة للمحاكم الدولية أمر لا غنى عنه لتلك الشراكة. وسنواصل الاستجابة للطلبات المقدمة من الدول من أجل التعاون بكل العناية الواجبة. وفي ذلك الصدد، نرحب ونشيد بالسلطات الكندية على المحاكمة التي اختتمت مؤخرا في كندا لأول قضية للإبادة الجماعية فيما يتعلق بالحوادث التي وقعت في رواندا. كما أننا نواصل دعم السلطات في بلجيكا وغيرها من البلدان فيما يتعلق بالمحاكمات الجارية.

وفي تقريرنا الأخير إلى المجلس، بينت أن الشواغل الجدية لاحتمال فقدان الأدلة بمرور الوقت، وبخاصة في قضايا المتهمين الفارين من ذوي الرتب العليا، دفعت مكتبي إلى اقتراح إجراء تعديلات للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بغية النص على إجراء للحفاظ على الأدلة في القضايا التي ما زال المتهمون فيها طلقاء. وكما بين رئيس المحكمة، فإن قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، الذين اجتمعوا في دورة عامة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، اعتمدوا التعديل اللازم للقواعد. وبناء على ذلك، يعتزم مكتبي طلب الشروع في تلك الإجراءات بحلول الربع الثاني من عام ٢٠١٠، في قضايا المتهمين الفارين الثلاثة من ذوي الرتب العليا وهم، تحديدا، فيليسيان كابوغا، وأوغستان بيزيمانا، وزير الدفاع السابق، وبروتايس بيرانيا، القائد السابق للحرس الجمهوري. وسيكون الهدف من الإجراءات هو التمكن من تسجيل إفادات شهود الاتهام، وحتى شهود الدفاع، أمام قاض بغية استخدام هذه الإفادات في أي محاكمة لاحقة في حالة لم يعد الشهود متاحين للإدلاء بإفادتهم لأسباب وجيهة. وبتلك الطريقة، نأمل ألا تتضرر مصالح العدالة بفقدان الأدلة في أعقاب استمرار المتهمين الفارين في مراوغة العدالة لفترة طويلة.

وفي حين نركز على خدمة المحاكمات المعلقة، وإعداد قضايا جديدة للمحاكمة، وتقديم طلبات الإحالة إلى رواندا ورفع الدعاوى من أجل الاحتفاظ بالأدلة فيما يتعلق بالمتهمين الفارين الثلاثة من ذوي الرتب العليا، فإننا أيضا نولي العناية، وسنكثف التحضيرات، لإغلاق المحكمة، مع ايلاء اهتمام خاص بالمسائل المتعلقة بالمحفوظات والمسائل المتبقية. وفي إطار مكتبي، فإن حفظ سجلات شعبة التحقيقات وسجلات المحاكمات التي استكملت يمضي قدما بالفعل وبجدية.

وستظل جميع تلك الأنشطة تتطلب موارد كبيرة، فضلا عن تعاون الدول الأعضاء، إذا أريد للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن تفي بالأهداف الواردة في استراتيجية إنجاز المحاكمات. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى النظر بعين العطف من جانب الدول الأعضاء في الميزانية المقترحة للمحكمة لفترة العامين ٢٠١٠-٢٠١١. ويظل تعاون الدول الأعضاء ودعم مجلس الأمن، وغيره من أجهزة الأمم المتحدة والأمانة العامة للمنظمة أمرا لا غنى عنه لإنجازات المحكمة. وأود أن أعرب عن تقديرنا لكل ذلك الدعم. ونحن نتطلع إلى إبداء نفس التعاون في هذه المرحلة الحاسمة في تنفيذ استراتيجيتنا لإنجاز المحاكمات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر المدعي العام جالو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس، بدءا بالسفير ماير - هارتنغ، الممثل الدائم للنمسا، بصفته رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

السيد ماير - هارتنغ (النمسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الكلمات الطيبة التي وجهتموها إلي وإلى وفد بلدي. وأود بدوري أن أهنئكم ووفد بوركينا فاسو على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. وهذا الشهر صعب ومزدحم بالعمل دائما، ولذلك نشعر ببالغ السرور إذ نضعه بين يديكم الخبيرتين. وبطبيعة الحال، فإنكم ستحظون بدعمنا الكامل وتعاوننا خلال الشهر.

(تكلم بالإنكليزية)

كما أود أن أشكر رئيسي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعين العامين للمحكمتين على إحاطاتهم الإعلامية.

وفي البيان الذي سأدلي به اليوم، سأتناول أولا بعض المسائل بشأن استراتيجيتي المحكمتين لإنجاز المحاكمات. وثانيا، وكما قلتم بالفعل، سيدي الرئيس، وبصفتي رئيس فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين، أود أن أقدم آخر المعلومات عن أنشطة الفريق.

وتؤكد النمسا مجددا على دعمها القوي لتعزيز العدالة الجنائية الدولية، بما في ذلك من خلال المحكمة الجنائية الدولية، والمحاكم المخصصة أو المختلطة ولجان الحقيقة. ونقدر تقديرا كبيرا أعمال المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، اللتين تضطلعان بمهمة بالغة الأهمية في مكافحة الإفلات من العقاب وتقديم المسؤولين عن ارتكاب أخطر الجرائم إلى العدالة. وتؤيد النمسا تأييدا كاملا جهود المحكمتين في استكمال أعمالهما في أقرب وقت ممكن. ومع ذلك، فإن أحدث تقريرين للمحكمتين (انظر S/2009/587 و S/2009/589) يبينان أن من غير المحتمل استكمال أعمال المحكمتين قبل عام ٢٠١٣، أو حتى عام ٢٠١٤.

ومع أن حالات التأخير المبلغ عنها ما زالت تثير القلق – ونحن نحث المحكمتين على اتخاذ جميع التدابير الممكنة لاستكمال أعمالهما على وجه السرعة – فإنه يتعين علينا في الوقت نفسه أن نقبل حقيقة أنه لن يتم الوفاء بالموعدين المحددين في القرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). ونعتقد أننا وصلنا إلى نقطة بحيث سيحتاج مجلس الأمن إلى التكيف مع الظروف المتغيرة ويمدد ولاية القضاة إلى ما بعد عام ٢٠١٠ كي تتمكّن المحكمتان من التخطيط لمحاكماتهما وقضايا الاستئناف في السنوات القادمة.

وما زال اعتقال الهاربين من العدالة الـ ١٣ الباقين، بمن فيهم راتكو ملاديتش، وغوران هازيتش وفيليسيان كابوغا، أولوية عليا لإنجاز عمل المحكمتين. وندعو جميع الدول المعنية إلى أن تتعاون مع المحكمتين تعاونا كاملا. وفي ما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، نرحب بآخر تقرير قدمه المدعي العام (انظر S/2009/589، المرفق الثاني)، الذي يذكر فيه أنه راض عن الجهود التي تبذلها حالياً السلطات الصربية في تعاونها مع المحكمة. ونرحب أيضا بالجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة الكرواتية برئاسة رئيسة الوزراء يادرينكا كوسور، لا سيما إنشاء فرقة العمل الجديدة مؤخراً. ومفهوم فرقة العمل كان حاسما بالفعل لنجاح الجهود، في نهاية المطاف، التي بذلتها كرواتيا والمجتمع الدولي لاعتقال الجنرال غوتوفينا ونقله إلى لاهاي. ونرحب بآخر التطورات الإيجابية وهي أن المدعي العام قد تمكن من رفع تقرير لنا اليوم. ونحن واثقون بأن فرقة العمل والتفاعل والحوار المكثفين بين فرقة العمل ومكتب المدعي العام ستساعد على الإسراع في معالجة جميع المسائل المتعلقة بالوثائق المفقودة.

أما بخصوص المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فنحن نرحب بتعاون جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا الذي أفضى إلى اعتقال اثنين من الهاربين من العدالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وكما أكدنا سلفا في شهر حزيران/يونيه الماضي، إن إحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية المختصة جزء أساسي من استراتيجية الإنجاز. لذلك، نواصل تشجيع رواندا على بذل الجهود لتحسين نظامها القضائي ونظام حماية الشهود، ونأمل أن تمكّن هذه الجهود المدعي العام من تقديم طلب جديد لإحالة القضايا في أوائل عام ٢٠١٠.

وأود الآن أن أقدم عرضا موجزا لأحدث الأنشطة التي قام بها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها في شهر حزيران/يونيه (انظر S/PV.6134). يواصل الفريق، الذي عقد

حتى الآن ٢١ اجتماعا، الاجتماع بصورة منتظمة للمضي قدما بالمناقشات المتعلقة بإنشاء آلية أو آليات تصريف المهام المتبقية للمحكمتين. وسيعقد الفريق العامل اجتماعاً آخر مع رئيسي المحكمتين والمدعين العامين بعد ظهر هذا اليوم. واجتمع أعضاء الفريق أيضا بصورة غير رسمية مع رئيس المحكمة الخاصة بسيراليون ومع ممثلين عن هولندا وسيراليون وصربيا وذلك لمواصلة الحوار مع البلدان المتضررة والبلدان المضيفة للمحكمتين.

وفي أواسط شهر تموز/يوليه، بدأ الفريق العامل مناقشة تقرير الأمين العام (S/2009/258) عن الجوانب الإدارية والميزانية لخيارات الأماكن المحتملة لوضع أرشيف المحكمتين فيها، ومقر آلية أو آليات تصريف المهام المتبقية للمحكمتين. ويوفر التقرير معلومات قيّمة عن المهام الثماني المتبقية المحتملة التي حددتها المحكمتان، ويناقش الهيكل والتنظيم المحتملين لآلية أو الآليات المحتملة في المستقبل لتصريف المهام المتبقية للمحكمتين، ويذكر تقديرات مؤقتة للملاك الوظيفي والتكاليف. ويقيّم كذلك ١٤ مكانا محتملا لأرشيف المحكمتين وآلية أو آليات تصريف المهام المتبقية، التي تشمل ١٣ مكتبا للأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية. ويخلص التقرير إلى تقديم ١٣ توصية موجهة إلى مجلس الأمن والمحكمتين.

وبالنيابة عن أعضاء الفريق العامل، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد عاليا بمكتب الشؤون القانونية على إعداد هذا التقرير، الذي يوفر أساسا ممتازا لمداولات الفريق. ولقد توصل الفريق العامل بالفعل، في شهر أيلول/سبتمبر، إلى اتفاق بشأن التوصيتين (ل) و (م)، الموجهتين إلى المحكمتين والواردتين في الفقرة ٢٥٩ من التقرير. وفي رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (S/2009/496)، أكد رئيس مجلس الأمن أن أعضاء المجلس قد رحبوا بهاتين التوصيتين وطلبوا أن يبعث الأمين العام برسالة إلى رئيسي المحكمتين يطلب إليهما كفالة الاضطلاع بالمهام المبينة كجزء من استراتيجية الإنجاز لكل منهما، وإبلاغ الأمين العام بما يحرزانه من تقدم في تنفيذ هذه المهام كجزء من إبلاغهما المنتظم، على النحو الذي استمعنا إليه اليوم.

وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه، نظر الفريق العامل في عدد من الطلبات من رئيسي المحكمتين تتعلق باستراتيجيات الإنجاز، بما فيها تمديد ولايات القضاة، وتعيين المزيد من القضاة المخصصين وتعيين قضاة في محاكم الاستئناف. وفي تموز/يوليه، وفي أعقاب المفاوضات والاتفاق الذي تم التوصل إليه في الفريق العامل، اتخذ مجلس الأمن القرارين ١٨٧٧ (٢٠٠٩) و ١٨٧٨ (٢٠٠٩). وفي رسائل مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر، و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ على التوالي، قدم رئيسا المحكمتين بعض الطلبات الجديدة لتمديد ولايات بعض القضاة. وفي هذا الصدد، يناقش الفريق العامل حاليا مشرعي قرارين تقنيين، من المتوقع اعتمادهما في أواسط كانون الأول/ديسمبر.

وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، ولزيادة الشفافية والوعي وإتاحة الفرصة للاستماع إلى آراء متكلمين خبراء وأعضاء الأمم المتحدة عموما بشأن العديد من المسائل الرئيسية المتعلقة بإنشاء آلية أو آليات تصريف المهام المتبقية للمحكمتين، نظمت البعثة الدائمة للنمسا اجتماعاً بصيغة آريا حول المسائل المتبقية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وللمحكمة الجنائية الدولية لرواندا مفتوح لجميع الدول الأعضاء. وكان من بين المتكلمين المدعوين رئيس كل من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ومساعد الأمين العام للشؤون القانونية، وكذلك ممثلو لجنة الصليب الأحمر الدولية والمركز الدولي للعدالة عبر الوطنية. ونحن ممتنون للعديد من الدول الأعضاء التي شاركت بنشاط وللاهتمام الذي أبدته في الاجتماع. ولقد وفر الاجتماع للفريق العامل إسهاما مفيدا لمداولاته.

وفي الأسبوع القادم، سيبدأ الفريق العامل قراءته الأولى لمشروع القرار الجديد بشأن إنشاء آلية دولية لتصريف المهام المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، أعده رئيس الفريق بمساعدة مكتب الشؤون القانونية ويستند إلى التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. ومن المتوقع أن تستمر المشاورات بشأن القرار في الربيع.

وفي الختام، أود أن أشكر مرة أخرى الرئيس والمدعي العام لكل من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على إحاطاقم الإعلامية. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا لجميع أعضاء الفريق العامل على مشاركتهم النشطة والبناءة في مناقشاتنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير ماير – هارتنغ، وكذلك الرئيسين بايرون روبنسون، على الكلمات الطيبة التي وجهوها إلى رئاسة بوركينا فاسو.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن تهانئي لكم، سيدي الرئيس، ولوفدكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر، الذي، كما نعرف جميعا، ليس أسهل شهر. واسمحوا لي أن أؤكد لكم تعاون وفدي الكامل خلال رئاستكم. وفي الوقت نفسه، أود أن أشكر السفير ماير – هارتنغ وفريقه على الطريقة الممتازة التي ترأس بها المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أيضا أن أشكر السفير ماير – هارتنغ على رئاسته للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين والمداولات الممتازة التي ترأسها في هذا الصدد. واسمحوا لي أيضا أن أرحب بالرئيسين روبنسون وبايرون، وكذلك بالمدعين العامين براميرتز وجالو، وأن أشكرهم على إسهاماقم وعلى حضورهم هنا اليوم.

لقد كان للمحكمتين، منذ إنشائهما، أثر كبير على الجهود المبذولة لرفض الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة ورواندا، والتي لا تزال تؤرق ضميرنا الجماعي. ونقر بإسهامهما الحيوي في مكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز سيادة القانون وتمهيد الطريق أمام المصالحة والتعاون بتوفير العدالة والكرامة للضحايا، وبجعل المساءلة الجنائية عملا فرديا.

إن كرواتيا تؤيد بقوة ولاية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة منذ إنشائها. والحكومة الكرواتية حازمة في التزامها بالاستمرار في تقديم دعمها الكامل والثابت للجهود التي تبذلها المحكمة لمكافحة الإفلات من العقاب ومحاكمة المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي.

ونتطلع إلى اليوم الذي تغلق فيه المحكمتان أبوابهما ويجري الانتقال إلى آلية تصريف المهام المتبقية، لكن ليس قبل ضمان أن يقدم أكثر الأشخاص مسؤولية عن ارتكاب هذه الجرائم إلى العدالة. ومن ثم نرحب بإلقاء القبض على الفارين الرفيعي المستوى الذين اقمتهم المحكمة ونأمل أن نرى البدء بمحاكماقم في وقت مبكر.

ونأسف إذ أن إلقاء القبض على الفارين المتبقين الرفيعي المستوى لا يزال يراوغ المحكمة، مما يزيد من تعقيد استراتيجية الإنجاز المتوقعة. وكرواتيا تعتقد بقوة أن ولاية المحكمة لا يمكن إعلانها مكتملة من دون تقديم الفارين الاثنين أمام العدالة، راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش المتهمين بارتكاب أفظع الجرائم في البوسنة والهرسك وفي كرواتيا، وبالذات المذابح التي ارتُكبت في سربرينيتسا وفوكوفار.

وقبل أكثر من عام تم إلقاء القبض على فار رفيع المستوى وهو رادوفان كاراديتش. ونأسف أن نلاحظ أن قضيته لن تدخل مرحلة المحكمة إلا في الربيع المقبل، على الرغم من مرور عشر سنوات على اقامه. كذلك نأسف أن

نرى التأخيرات في المحاكمة قد تسببت في الشعور بالاستياء لدى الضحايا وأسرهم. ونأمل ألا تكرر المحاكمة المتطاولة سيناريو محاكمة ميلوسيفتيش التي جعلت من المستحيل إصدار حكم كان من شأنه أن يبين بوضوح دور أكثر المسؤولين عن ارتكاب الفظائع في يوغوسلافيا السابقة. إن العثور على الفارين الرفيعي المستوى وإلقاء القبض عليهم يجب أن يظل أولوية، ليس بالنسبة للمحكمتين فحسب، بل أيضا بالنسبة للمجتمع الدولي.

إن كرواتيا في تيسيرها للقبض على جميع المشتبه بهم في الماضي، في إطار من التعاون الوثيق مع مكتب المدعي العام ووفقا لقانوننا الدستوري بشأن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أنشأت سجلا متينا وموثوقا للدعم للوفاء بأهداف المحكمة. وانطلاقا من نفس الروح تواصل كرواتيا حاليا التعاون الكامل فيما يتعلق بالطلب المتعلق بالوثائق المفقودة التي يبحث عنها مكتب المدعي العام. وهذا أمر على جانب كبير من الأهمية في ضوء المحاكمات المقرر عقدها بتاريخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر من قبل الدائرة الابتدائية التي ستقيّم هذه المسألة.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري لتقييم المدعي العام الذي يشير إلى تصميم كرواتيا لزيادة انتهاج هذا السبيل المتمثل في التعاون الكامل مع القيادة التي تحلى بها رئيس الوزراء جادرانكا كوسور في ذلك الصدد.

وبينما أثبتت التحقيقات الإدارية أن جمهورية كرواتيا لا تملك الوثائق المطلوبة، فإن إنشاء فرقة عمل والاستنتاجات الجديدة التي ذكرها المدعي العام في وقت مبكر كلها تدل على تصميم رئيس الوزراء ليس فقط على الامتثال لأوامر المحكمة، بل أيضا يتجاوز ذلك بسعينا لاستعادة الوثائق الموجودة حصرا لدى جمهورية كرواتيا أو الكشف بالكامل عن مصيرها. وانتهاجا لهذا السبيل، نتطلع قدما إلى زيادة تعاوننا مع مكتب المدعي العام في الدفعة الأخيرة بهدف ضمان تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إقامة العدل وإحلال السلام والمصالحة، وارتكازا على هذه القيم، كفالة مستقبل يسوده الازدهار في جنوب شرقي أوروبا.

وتقدر كرواتيا الجهود الكبيرة التي تقوم بها المحاكم في الإسراع في إتمام عملها في الوقت المناسب. ونحيط علما بالمواعيد المتوقعة لإغلاق المحاكم التي سوف تمتد إلى العقد المقبل. وبينما نتشاطر القلق الذي أُعرب عنه إزاء المحاكمة الطويلة، نقر أيضا بالحاجة إلى أن تكون منطقية. والإغلاق المبكر للمحكمتين هدف مشروع ولكن ليس على حساب ضمانات المحاكمة العادلة.

إن كرواتيا بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن في السنتين الماضيتين، شاركت في مداولات مستفيضة في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية، وتشارك حاليا تحت قيادة النمسا، التي نقدر أيما تقدير جهودها. ولا تزال تمس الحاجة إلى إنشاء آلية متبقية لمواصلة القيام بالوظائف الجوهرية للمحكمتين بعد إغلاقهما. ومصداقية هذه الآلية سوف تجسد لا محالة التركة التي ستخلفها المحكمتان. وهذه مسألة ذات أهمية مباشرة للبلدان التي تقع تحت الولاية القضائية للمحكمة. ويأمل بلدي أن يكون بمقدور المجلس تحديد الحلول في الوقت المناسب وفقا للخطوط التي قدمها مؤخرا رئيس الفريق العامل غير الرسمي واعتماد القرارات اللازمة. ونأمل أن تساعد مشاركتنا العملية بدمجها في خبرة بلد متأثر مباشرة بالولاية القضائية للمحكمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل كرواتيا على الكلمة الطيبة التي وجهها إليّ.

السيد تشيركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أتمنى لكم، سيدي، ولوفدكم النجاح وأنتم تتولون رئاسة المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر. ونشكر أيضا السفير ماير – هارتنغ وأعضاء وفد النمسا على قيادهم في الشهر الماضي.

ونشكر رئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعين العامين للمحكمة على المعلومات التي قدموها عن الحالة في المحكمتين وجهودهم لتنفيذ استراتيجيات الإنجاز. إن الإحاطات الإعلامية التي قُدمت اليوم تعطينا فرصة جديدة لتقييم النتائج التي حققتها المحكمتان لوضع توصيات عملية وشق طريق للمستقبل.

إن إنجاز عمل الهيئات المخصصات في العدالة الجنائية الدولية تمثل تحديا معقدا ومتعدد الجوانب. ولا تتطلب جهودا كبيرة فحسب من جانب المحكمتين، بل تقتضي أيضا مساعدة ورقابة مجلس الأمن. وحتى مع الأخذ في الحسبان المحاكمات الجارية حاليا، يمكننا القول بكل اليقين أنه من منطق القانون الدولي والمنطق السياسي، أوشكت المحكمتان على إنجاز رسالتيهما.

وهناك عدد كبير من الأفراد الذين ارتكبوا جرائم تقع ضمن اختصاص العدالة الجنائية الدولية. لقد تمت إدانة الأغلبية منهم ويقضون مدد أحكامهم. وكأدوات للتسوية بعد انتهاء الصراع، أدت المحكمتان دورهما في استعادة السلم والتوازن السياسي كل في منطقتها. ونلاحظ أيضا مساهمة المحاكمات في تطوير النظم القضائية الوطنية والأجهزة الاستقصائية؛ وهذا سيمكن الهيئات الوطنية من العمل بصورة مستقلة من دون تدخل. ويوجد الآن نظم قضائية مستقلة من الناحية العملياتية في رواندا وفي الدول التي خرجت إلى حيز الوجود في أراضي يوغوسلافيا السابقة.

ولا نرى أساسا لرفض الحق السيادي لتلك الدول في إقامة عدالة جنائية وطنية، خاصة بعد ما أعربت تلك البلدان عن استعدادها لمحاكمة الأشخاص المتهمين الذين حددت هويتهم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

لذلك نعتقد أنه قد آن الأوان لمجلس الأمن لأن يتخذ قرارات معينة بشأن تنفيذ التدابير المنصوص عليها في استراتيجيات الإنجاز التي نقلت إلى المحكمتين قبل ست سنوات في القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) والتي أعيد تأكيدها في القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وفي ذلك السياق، علينا أيضا التطرق لمسألة الموعد النهائي لتمديد فترة خدمة القضاة الحاليين. ونرى أن المحكمتين ستُبقيان على وتيرة العمل المكثفة الراهنة في عام ٢٠١٠. وبغض النظر عن مدى تعقد المحاكمات، لا يجب أن تستمر إلى ما لانهاية.

من أجل الإنجاز الناجح لولايتي المحكمتين وبغية الإسراع في المحاكمات، سيكون من المهم بشكل خاص ضمان التعاون الفعال من جانب الدول، وأولا وأخيرا دول المنطقة المشمولة بالمحكمتين. ونلاحظ هنا التقييم الإيجابي لمستوى التعاون من جانب السلطات الصربية الوارد في تقرير المدعي العام براميرتز (S/2009/58، المرفق الثاني). ونهيب بالبلدان الأخرى الاستجابة فورا وبصورة مناسبة لطلبات المدعين العامين للمحكمتين.

وفي ختام كلمتي أنوه بالمقترحات المثيرة للاهتمام والمتنوعة بشأن القيام بالأعمال المتبقية للمحكمتين بعد أن ينجزا عملهما. ونتوقع من مجلس الأمن أن يطلع علينا في العام المقبل بسيناريوهات مُثلى ومقبولة بصورة متبادلة من أجل إنشاء آلية للعمل المتبقي في المحكمتين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أقدم لكم يا سيدي التهاني الحارة على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. ونتوق إلى العمل معكم، ونؤكد لكم تعاوننا الكامل معكم. ونعرب عن امتناننا الشديد أيضا للسفير ماير - هارتنغ وأعضاء الوفد النمساوي على رئاستهم المتميزة للمجلس في الشهر الماضي. كما نشعر بامتنان بالغ لرئيسي المحكمتين بيرون وروبنسون ولمدعييهما العامين جالو وبراميرتز على تقاريرهما الأخيرة وعلى الإحاطات الإعلامية التي قدموها صباح هذا اليوم.

وحكومة بلدي تؤيد البيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل السويد بصفته رئيس الاتحاد الأوروبي.

وترحب المملكة المتحدة بالتقدم الإضافي الذي أحرز خلال الأشهر الستة الماضية في تنفيذ استراتيجيتي إنجاز المحاكمات للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونحن ننوه بالتدابير التي اتخذتها المحكمتان لتسريع الإجراءات، ولكننا ما زلنا نشعر بالقلق لأن أحدث تقريرين يبينان زيادة التأخير في الجداول الزمنية للإنجاز النهائي للمحاكمات. ونقر بأن بعض حالات التأخير ناجمة من عوامل خارج نطاق سيطرة المحكمتين، مثل مرض متهم أو محام، وفي حالة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، من الاعتقال الهام للمتهمين الاثنين الفارين. وبالرغم من ذلك، ندعو كلتا المحكمتين إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لإبقاء الجداول الزمنية للمحاكمات والاستئناف على مسارها. وفي ذلك السياق نرحب بتأكيد الرئيس روبنسون والرئيس بيرون على أن جميع الدوائر الابتدائية الحالية متفرغة تماما للنظر في قضاياها.

لقد لاحظنا تعليقات كلا الرئيسين فيما يتعلق بظروف موظفي المحكمتين وقضاتهما، وسيلزم معالجة تلك النقاط من جانب الأجهزة المختصة للجمعية العامة. ومع أن المسؤولية الأولية عن ضمان إنجاز المحاكمات في الوقت المناسب تقع على عاتق المحكمتين ذاتهما، فإن على مجلس الأمن أيضا أن يضطلع بدوره. وعلى وجه الخصوص، فإن من مسؤوليتنا أن نتخذ القرارات اللازمة لتمديد ولايات القضاة الذين يلزم أن تحتفظ بهم المحكمتان لاستكمال النظر في القضايا المتبقية.

ومن الواضح من التوقعات التي أعرب عنها الرئيسان أنه حتى مع تسريع الإجراءات، لن تكتمل أعمال المحاكمات حتى ٢٠١١-٢٠١٢ ولن تستكمل أعمال الاستئناف حتى منتصف عام ٢٠١٣ - شريطة إعادة تخصيص موارد إضافية لدائرة الاستئناف. ومع أننا نشعر بالأسف للتأخير، لا بد أن نقبل حقيقة تلك الجداول الزمنية وأن نتصرف بناء على ذلك. وإذا لم يمدد مجلس الأمن الولايات القضائية حتى اللحظة الأخيرة، هناك خطر من أن ما ينشأ من عدم اليقين سيجعل المزيد من القضاء يتركون العمل قبل استكمال النظر في قضاياهم، وبالتالي مما سيؤدي إلى المزيد من تعطيل الأعمال الجارية للمحكمتين.

وكما أوضحت حكومة بلدي في العديد من المناسبات، فإن التعاون الكامل من جانب جميع الدول أمر حيوي لضمان إنجاز ولايتي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وعلى وجه الخصوص، لا بد من إلقاء القبض على المتهمين الفارين المتبقيين - وهما متهمان في حالة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة و ١١متهما في حالة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا - وتسليمهم إلى لاهاي وأروشا. ونؤكد مجددا على أن ولاية المحكمتين لن تنجز حتى يقدم هؤلاء الأشخاص إلى العدالة.

وتقدر حكومة بلدي التقييمات التفصيلية لتعاون الدول في منطقة يوغوسلافيا السابقة، التي قدمها المدعي العام

للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، السيد سيرج براميرتز. وفيما يتعلق بكرواتيا، نحن نوافق على أن إنشاء فرقة العمل يشكل خطوة إيجابية، ونحن نرحب بها. وبالرغم من ذلك، تشعر حكومة بلدي بخيبة الأمل لأن الحكومة الكرواتية لم تظهر بشكل كاف للمدعي العام أنها اتبعت جميع سبل التحقيق ولأن الوثائق الرئيسية المتصلة بقضية غوتوفينا لا تزال لم يعثر عليها أو يحدد مصيرها. ونحن نرحب بالتطورات الإضافية التي أبلغ بها المدعي العام صباح هذا اليوم ونحث كرواتيا على تحقيق التعاون الكامل باتخاذ المزيد من الخطوات اللازمة لاستكمال تحقيق شامل وموثوق نحو العثور على الوثائق المفقودة أو تحديد مصيرها.

ونحن مسرورون للغاية لاستمرار التحسن في تعاون صربيا خلال الأشهر الستة الماضية، على النحو الذي أبلغ به المدعي العام، وقد أظهر التعاون التزام صربيا المتزايد بالتعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونؤيد رأي المدعي العام الذي مفاده أن الأمر الأساسي هو أن تحافظ صربيا على المستوى الحالي للتعاون في تعقب المتهمين الفارين راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش.

وفي حالة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، نرحب بتكثيف جهود المدعي العام لتعقب المتهمين الفارين، مما أدى إلى إلقاء القبض مؤخرا على اثنين من المتهمين الفارين وتسليمهما إلى المحكمة. كما نرحب بالتعاون الذي تبديه أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في تسهيل إلقاء القبض على هذين المتهمين الفارين. ويشكل نقل إيدلفونس نيزيمانا إلى أروشا بعد يوم واحد من إلقاء القبض عليه في أوغندا نموذجا، كما قال الرئيس بايرون، للتعاون السريع والفعال من جانب دولة عضو مع المحكمة. وبالرغم من ذلك، غير مرض على الإطلاق أن العديد من المتهمين الفارين الواقعين تحت ولاية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ما زالوا طلقاء، ونحن ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى التعاون في هذه المسألة.

وعلى وجه الخصوص، نشعر بالأسف لأن كينيا لم تستجب لطلبات المدعي العام للحصول على المعلومات. ونحن ندعو الحكومة الكينية إلى زيادة مستوى تعاونها مع المحكمة وإلى تبادل أي معلومات قد تكون بحوزتها عن أماكن تواجد فليسيان كابوغا الحالية. وإن لم تخني الذاكرة، فإنه عندما ناقش المجلس هذه المسائل في حزيران/يونيه الماضي، قال ممثل كينيا إن حكومة بلده متأكدة من أن كابوغا غادر كينيا. وكان ذلك يعني، بطبيعة الحال، أن الحكومة الكينية كانت تعلم أن كابوغا كان موجودا في كينيا مما يستدعي التساؤل عن الأدلة التي كانت لدى الحكومة الكينية على وجود كابوغا في كينيا ومغادرته اللاحقة، وعن ما يمكن أن تفعل الحكومة الكينية بتلك الأدلة للمساعدة في تحديد مكان كابوغا الحالي.

وتلاحظ حكومة بلدي اعتزام المدعي العام إحالة هذه المسألة رسميا إلى هذا المجلس، وعلى أي حال نحن نرحب بإيراد المزيد من التقييم التفصيلي لتعاون الدول في التقارير المقبلة للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويلزم إبقاء مجلس الأمن على اطلاع كامل بالتطورات في تعقب المتهمين الفارين بغية تمكننا من النظر في جميع الخيارات المتاحة.

وأخيرا، أود أن أتطلع إلى إنشاء آلية لتصريف الأعمال المتبقية بغية الاضطلاع بالمهام الأساسية للمحكمتين التي يلزم استمرارها بعد إنجاز المحكمتين لأعمال المحاكمات والاستئناف، مثل حماية الشهود ومراجعة الأحكام وتنفيذ الأحكام وإدارة المحفوظات، وعند الاقتضاء، محاكمة المتهمين الفارين. ونحن نرى أن على المحكمتين أن تبذلا كل الجهود الممكنة لإحالة جميع القضايا المناسبة إلى الولايات القضائية

الوطنية بغية تقليص عبء المحاكمات على آلية تصريف الأعمال المتبقية. وفي ذلك السياق، نرحب ترحيبا حارا بالجهد الذي تبذله رواندا لتعزيز قدرات نظامها القضائي بغية تسهيل الإحالات، وهي جهود تؤيدها حكومة بلدي.

إن إنشاء تلك الآلية سيكون أمرا حيويا لإرث المحكمتين. ونحن نرحب بتقرير الأمين العام الصادر في بداية هذا العام، الذي يقدم توجيها مفيدا لمجلس الأمن بشأن كيفية التمكن من إدارة هذه المسائل (S/2009/258). كما نلاحظ ونقدر الأعمال التحضيرية التي تضطلع بها المحكمتان في التجهيز لإنشاء الآلية، بما في ذلك تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام.

وستواصل حكومة بلدي الاضطلاع بدور فعال في المناقشات الجارية في ظل القيادة المحنكة للنمسا. ويحدونا الأمل في أن نتمكن من التوصل إلى اتفاق في النصف الأول من العام المقبل على اتخاذ قرار بشأن إنشاء آلية تصريف الأعمال المتبقية. وبالرغم من أن الإنجاز النهائي لأعمال المحكمتين ما زال بعيدا إلى حد ما، فإن من الأهمية بمكان أن نتخذ قرارات حسنة التوقيت، وبخاصة بشأن مكان الآلية ومهامها الأساسية، بغية التمكن من التخطيط المنظم لمرحلة إنجاز المحكمتين لولايتيهما ولمرحلة ما بعد استكمال نشاطهما.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

السيد لي لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): باسم وفد فييت نام، أعرب عن تهاني الحارة لكم، سيدي، ولوفد بلدكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وفي الاضطلاع بمهمتكم الجليلة، يمكنكم ويمكن لوفد بلدكم أن تعولوا على أكمل تعاون من وفد بلدي. كما أود أن أعرب للسفير توماس ماير – هارتنغ ولوفد النمسا عن تقديرنا الصادق لقيادتهما الفعالة لأعمال المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر.

وأشكر رئيسي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعيين العامين للمحكمتين على إحاطاتهم الإعلامية وتقاريرهم الشاملة عن أعمال المحكمتين.

ويلاحظ وفد بلدي مع شعور بالتقدير التزام المحكمتين باستكمال استراتيجيتيهما لإنجاز المحاكمات في أقرب وقت ممكن. كما أن المحكمتين، مع بذلهما الجهود لإنجاز الكمية الكبيرة من أعمال المحكمات، اتخذتا أيضا تدابير، على النحو الذي أوصى به الأمين العام، للتحضير للانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية.

إن مجلس الأمن، باتخاذه القرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، أعرب عن تصميمه على استعراض تنفيذ استراتيجيتي المحكمتين لإنجاز المحاكمات وعلى كفالة الوفاء بالجداول الزمنية التي حددت في استراتيجيتي إنجاز المحكمات ووافق عليها المجلس بموجب القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣). وفي الوقت الحاضر، تقدر كلتا المحكمتين أن يكون موعد إنجازهما لجميع قضايا الاستئناف هو الفترة بين نهاية عام ٢٠١٢ ومنتصف عام ٢٠١٣. وذلك سيتطلب من مجلس الأمن النظر في إجراء التعديلات المناسبة بغية تيسير جهود المحكمتين لإنجاز ولايتيهما بدون المزيد من التأخير. ونحن نحث المحكمتين على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للوفاء بشروط استراتيجيتي إنجاز المحاكمات، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تقديم التعاون الكامل بغية مساعدة المحكمتين على الإنجاز المبكر لأعمالهما.

وندعم جميع الجهود الرامية إلى تعزيز النظم القضائية الوطنية المختصة لتيسير إحالة القضايا التي تشمل متهمين من الدرجتين الوسطى والدنيا، بمن فيهم الفارون من العدالة، من المحكمتين إلى المحاكم الوطنية.

وقبـل أن أختـتم بيـاني، أود أن أعـرب عـن امتناننـا لعمـل الفريـق العامـل غـير الرسمـي التـابع للمجلـس المعـني بالمحكمتين الدوليتين بشأن احتمال إنشاء آلية للمهام المتبقية لتحـل مكـان المحكمـة الجنائيـة الدوليـة ليوغوسـلافيا الـسابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في فترة ما بعد الإنجاز. لقد تمكّن الفريق العامل من التوصل إلى عدد من التفاهمات المشتركة التي توفر العناصر الأساسية لمشروع القرار الأولي بشأن هذه الآلية للمهام المتبقية. وتشجع فييت نام الفريق العامل على الاستمرار في مداولاته، بالتعاون الوثيق مع المحكمتين، لوضع الصيغة النهائية لمشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل فييت نام على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئ زميلنا النمساوي على الطريقة التي ترأس بها المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أيضا أن أعرب لكم، السيد الرئيس، عن أطيب تمنياتنا لرئاستكم في كانون الأول/ديسمبر. ونحن نعرف أنكم ستقومون بهذه المهام بالحزم والفعالية الضروريين. وأود أن أضيف أن اضطلاع رئاستكم بمهامها باللغة الفرنسية إنما يضيف وضوحا ومنطقا وبلاغة إلى عملكم. وأرى أن بياني قد حاز الموافقة الجماعية حول هذه الطاولة.

وأود أن أشكر رئيس ومدعي عام كل من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على تقديم تقريريهما. وتؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد أكدت الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها أنه لن يتم الوفاء بالمواعيد المحددة في استراتيجيات الإنجاز للمحكمتين، وأن عملهما سيستمر إلى ما بعد عام ٢٠١٠. وعلى مجلس الأمن أن ينظر في الآثار المترتبة على ذلك. وأول شيء يعمله هو توفير الوسائل للمحكمتين لإنجاز محاكماتهما وطعونهما في أقرب وقت ممكن، مع الالتزام التام بقواعد الإنصاف والعدالة. ولا بد من تمديد ولاية قضاة الاستئناف فورا إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وعلى المحكمتين أن تتجاوزا الفترة المسموح بها للقضاة المخصصين لمدة عام. ونأمل أن يكون عزم مجلس الأمن واضحا، في هذه القرارات، لكفالة أن تتمكن المحكمتان من إنجاز عملهما بنجاح. ومع ذلك، لا يزال التأخير في تنفيذ استراتيجيات الإنجاز للمحكمتين مصدر قلق، ونطلب من المحكمتين أن تضاعفا جهودهما لزيادة فعالية وسرعة عمل الدوائر الأولية ودوائر الاستئناف.

إن عمل المدعين العامين أساسي بصورة خاصة لملاحقة الفارين من العدالة، الذين يعتبر اعتقالهم ونقلهم إلى المحكمتين مسألة ذات أولوية. وحقيقة أنه لم يلق القبض بعد على بعض المتهمين هو أحد المجالات الرئيسية لعدم اليقين الذي يعيق إنجاز الاستراتيجيات. ولن تنجز المحكمتان مهمتهما طالما لم يعتقل هؤلاء الأفراد ولم يقدموا إلى المحاكمة.

وفي هذا الصدد، كان اعتقال السيد كراديتش على يد السلطات الصربية خطوة رئيسية إلى الأمام بالنسبة إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونحن الآن ننتظر اعتقال السيد ملاديتش والسيد هادزيتش. وعلى صربيا أن تواصل السير على الدرب الذي سلكته حكومتها في الفترة الأخيرة. فالتعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، سواء في ملاحقة الفارين من العدالة أو تقديمهم إلى العدالة، عنصر أساسي في استراتيجية الاستقرار والانتساب التي يتبناها الاتحاد الأوروبي لجميع البلدان في منطقة يوغوسلافيا السابقة. ونحن نثق بالجهود التي تبذلها كرواتيا لحل المسائل العالقة.

أما بخصوص المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإننا نشيد باعتقال ونقل الفارّين من العدالة إلى أروشا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وهناك أحد عشر من المتهمين، بمن فيهم ثلاثة من الرتب العليا، لم يلق القبض عليهم بعد. وندعو جميع الدول المعنية إلى تقديم التعاون الضروري للمدعي العام جالو. ونطلب إلى كينيا مرة أخرى أن تنفذ التزاماتها المتعلقة باعتقال ونقل فيليسيان كابوغا إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونرحب بالجهود التي تبذلها رواندا للتغلب على العوائق القانونية التي تعترض إحالة القضايا إلى ولايتها القضائية، مما يسمح لها بمحاكمة الفارين من العدالة من الدرجات الدنيا. ولا تزال كفالة حماية الشهود مسألة خطيرة.

وأود أن أذكر بأنه إذا لم تحل مسألة الفارين من العدالة بسرعة، فإنها ستعالج في إطار تركة المحكمتين. وفي الواقع، سيكون من غير المقبول أن ينطوي إغلاق المحكمتين على الإفلات من العقاب بالنسبة إلى الذين لم يلق القبض عليهم. وستنقل هذه المهمة إلى آلية تصريف المهام المتبقية للمحكمتين التي ستضطلع بمهام أساسية عند إغلاق المحكمتين. ويواصل فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين العمل على هذا الموضوع تحت القيادة الفعالة للنمسا، التي نحن ممتنون لها.

إن النظر في تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع (S/2009/258) سيتيح للفريق دراسة الموضوع بشكل أعمق. ويتضمن التقرير عددا من التوصيات الموجهة إلى المحكمتين بشأن الاستعدادات الفورية للانتقال إلى آلية المهام المتبقية. وبلدي الذي يطمح إلى كفالة أن يقوم مجلس الأمن باتخاذ قرار في الوقت المناسب بشأن الحفاظ على سلامة تركة المحكمتين، يشارك في هذا العمل. ولا بد أن يلبي الحل معيار البساطة والتواضع والاقتصاد. وعليه أن يتجنب الازدواجية، وينبغي، في الواقع، أن يستعمل الخدمات التي تقدمها المؤسسات الأخرى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل فرنسا على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد أوكودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بداية أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في تهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر. ونحن ممتنون للسفير ماير – هارتنغ وفريقه على القيادة الممتازة التي أدارا بها بنجاح أعمال المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أيضا أن أشكر رئيسي المحكمتين الجنائيتين ومدعيهما العامين على إحاطتنا علما بآخر التطورات في استراتيجياتهما للإنجاز.

لا يسعنا المبالغة في الكلام عن الإسهام الذي قدمته المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في تطوير القانون الجنائي الدولي. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا لجميع القضاة والمدعين العامين والموظفين على جهودهم المتفانية في ضمان عملية عادلة وسريعة لهاتين الهيئتين القضائيتين الهامتين.

لقد توقعت اليابان من المحكمتين وحثتهما بقوة على ذلك إنجاز إجراءاتهما القضائية في عام ٢٠١٠، بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣). ونذكّر بأن المحكمتين، في آخر تقريرين لهما (S/2009/394 و S/2009/396) قد أكدتا أن ذلك غير واقعي استنادا إلى آخر تقديراتهما. وتحيط اليابان علما مع الامتنان بالجهود التي تبذلها المحكمتان لتقليص التأخير في الإجراءات، بينما تضمنان عدالة المحاكمات. ونشجع المحكمتين بقوة على الاستمرار في بذل جهودهما لإنجاز مهامهما في أسرع وقت ممكن.

وفي ما يتعلق بالطلبات الخاصة للمحكمتين، مثل تمديد فترات قضاتهما، لقد أبلغنا أن هذه التدابير ضرورية

لتحقيق استراتيجية الإنجاز بطريقة سريعة وقليلة الكلفة. واستنادا إلى هذا الفهم، فإن اليابان على استعداد للعمل على إعداد التدابير الضرورية التي يتخذها المجلس. ونحيط علما كذلك بالملاحظات المتعلقة بضرورة الاحتفاظ بالموظفين لعمل المحكمتين.

من الواضح أن إلقاء القبض على المتبقين من الفارين ذو أهمية قصوى لنجاح المحاكم. نشيد بسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا على اعتقال غريغوار نداهيمانا وإديلفونس نيزيمانا ونقلهما إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ومن الناحية الأخرى، من المؤسف أن اثنين مشتبها فيهما متهمين من قبل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، راتكو ملاديتش وغوران هاتشيتش، و ١١ شخصا آخر متهمين من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ومنهم فيليسيان كابوجا، لم يُلق القبض عليهم بعد. ونشجع الدول ذات الصلة على التعاون بغية تأمين إلقاء القبض على جميع المتهمين بالسرعة الممكنة.

وإحالة القضايا جزء هام من استراتيجية الإنجاز. وفي هذا الصدد، تقدر الجهود المبذولة من قبل السلطات الرواندية لتيسير إحالة القضايا، بما في ذلك إنشاء إدارة حماية الشهود داخل الهيئة القضائية الرواندية.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، من الحيوي أيضا التعاون من جانب دول يوغوسلافيا السابقة في مجالات مثل توفر سبل الوصول إلى المحفوظات والوثائق والشهود. ونحيط علما على نحو إيجابي بالمبادرة المتخذة من قبل كرواتيا للتعجيل بالتعاون استجابة لطلب المدعي فيما يتعلق بالوثائق المفقودة. ونحيط علما على نحو إيجابي أيضا بالتعاون المحسن لصربيا والاستجابة الوافية بالغرض للبوسنة والهرسك لطلبات المدعي. ونشجعها على مواصلة جهودها في هذا الصدد.

ونظرا إلى أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا أنشأهما قرارا مجلس الأمن المتخذان بموجب الفصل السابع من الميثاق بطريقة استثنائية، فإنهما تواجهان تحديات فريدة بالنسبة إلى المحاكم المخصصة، بما في ذلك الحاجة إلى آلية متبقية بعد الإنجاز، ما لم يكن متوقعا تماما وقت إنشائها. وتولي اليابان الأهمية العظمى لسيادة القانون، وترى أن الإفلات من العقاب بالنسبة إلى أخطر الجرائم يجب عدم التغاضي عنه وأن الأفراد المتورطين تجب محاكمتهم وفقا للمعايير الدولية. وينبغي أن تؤدي الآلية المتبقية ذلك الهدف، بينما يجب بذل جهود لتحقيق أكبر قدر من فعالية التكلفة لنظام ما.

ونرحب بتقرير الأمين العام عن الجانب الإداري وجانب الميزانية للآليات المتبقية بتاريخ ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩ (S/2009/258)، المقدم بمقتضى البيان الرئاسي للمجلس بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/47). ويوفر التقرير أساسا قيّما لمناقشتنا في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية برئاسة النمسا. ونشكر المحكمتين على إدراجهما في تقريريهما تدابير تحضيرية متخذة للفترة الانتقالية، طلبها الفريق العامل غير الرسمي على أساس التوصية الواردة في التقرير. وسنواصل المشاركة بنشاط في مناقشة البنى المتبقية التي ستُنشأ، مع إيلاء الاهتمام الواجب لتقدم الإجراءات في المحكمتين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل اليابان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية يرغب الوفد الصيني في تهنئة بوركينا فاسو على توليها رئاسة مجلس الأمن عن شهر كانون الأول/ديسمبر. ونهنئ أيضا النمسا على رئاستها الناجحة في الشهر المنصرم.

وأشكر الرئيس روبنسون، والمدعي براميرتز، والرئيس بايرون، والمدعي جالو على إحاطاتهم الإعلامية هذا الصباح.

ونلاحظ أنه منذ أن وضع مجلس الأمن استراتيجيتي الإنجاز للمحكمتين، ظلتا كلتاهما تعملان بدأب لتنفيذ الاستراتيجيتين، وهذا ما نقدره ونشيد به. وقد بقيت سنة واحدة فقط قبل الموعد النهائي المحدد لاستراتيجيتي الإنجاز، ولكن أعمال المحاكمات ما زالت مستمرة في المحكمتين. ومن غير المرجح أن يكتمل كل العمل حسب الجدول. وفي ذلك الصدد، قد أرجئ الموعد المتوقع لإكمال كل قضايا الاستئناف الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى سنة ٢٠١٤، بينما ستكمل المحكمة الجنائية لرواندا معظم أعمال محاكماتها في ٢٠١٠، ولكن موعد إكمال قضايا الاستئناف قد أُرجئ إلى سنة ٢٠١٣.

ونلاحظ الأسباب الكثيرة لحالات التأخير تلك وأن عوامل معينة لم تكن متوقعة من قبل المحكمتين. بيد أن استراتيجيات الإنجاز الموضوعة بوصفها أهدافا عامة من قبل مجلس الأمن يجب دائما اتباعها من قبل جميع الجهات الفاعلة. ونأمل في أن تكتشف المحكمتان، على أساس جهودهما الماضية، أساليب عمل فعالة للتعجيل بأداء مهمة تحقيق استراتيجيات الإنجاز.

ونلاحظ أنه، استنادا إلى تقرير المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (S/2009/589)، أحيلت بين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ ثماني قضايا إلى الأجهزة القضائية الوطنية ذات الصلة، وأنه لا تبقى الآن قضايا صالحة للإحالة. وتقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2009/587) يعترف تماما بأن الجهد لإحالة قضايا ذات صلة إلى الهيئات القضائية الوطنية عنصر حرج في استراتيجية الإنجاز ويعيد التأكيد على التزام المحكمة بالجهود الجارية في هذا الصدد. ونعيد التأكيد على أن الجهود الدؤوبة لإحالة القضايا ونقل الفارين إلى البلدان الراغبة في ذلك والقادرة عليه مهام رئيسية لاستراتيجيات الإنجاز. ونأمل في أن تواصل المحكمتان اتخاذ تدابير تحقيق لهذا الهدف، وندعو البلدان المعنية إلى التعاون الكامل معهما.

ويسرنا أن نلاحظ أن تقريري المحكمتين، بناء على طلب من مجلس الأمن، يشيران إلى تنفيذ التوصيات الواردة في الفقرة ٢٥٩ من تقرير الأمين العام عن جانبي الإدارة والميزانية لخيارات الأماكن الممكنة لمحفوظات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ولمقعد الآلية أو الآليات المتبقية للمحكمتين (S/2009/258). وذلك التنفيذ سيساعد المحكمتين في الانتقال بنجاح إلى الآلية أو الآليات المتبقية في المستقبل. ونأمل في أن تحظى جهود المحكمتين لتحقيق هذا الهدف بالنجاح المضموني المبكر.

يناقش الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمحاكم الدولية مسألة آلية متبقية للمحكمتين وسيجري مشاورات بشأن مشروع قرار ذي صلة. ونشكر الفريق العامل غير الرسمي على بذل جهوده. ونقدر إسهامات الوفد النمساوي في هذا الصدد وتعليقات واقتراحات المحكمتين للفريق العامل في هذه العملية. ونأمل في أن تساعد جهود الفريق العامل في تعزيز تنفيذ استراتيجيات الإنجاز.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الصين على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): دعوني أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس في كانون الأول/ديسمبر وبطمأنتكم على تعاون وفدي الكامل خلال هذا الشهر المفعم بالنشاط. دعوني أيضا أشكر السفير ماير - هارتنغ ووفد النمسا على قيادتهما للمجلس في الشهر المنصرم.

أود اليوم أن أرحب برئيسي المحكمتين والمدعيين لدى عودهم إلى المجلس، وأن أشكرهم على تقييماهم. وتشيد الولايات المتحدة بممثلي وموظفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على عملهم على محاكمة مرتكبي بعض أشد الجرائم خزيا في العالم. ونقدر على نحو خاص جهود بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وروبنسون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمدعيين براميرتز وجالو، والمسجلين دينغ وهوكينغ. ونحيي تفانيهم المستمر لقضية العدالة وهم يحضرون لإغلاق المحكمتين. إن القيام بإغلاق كفؤ يواصل دعم الضحايا ويضمن تلقيهم قدرا من العدالة عن تلك الجرائم يتطلب العمل الشاق المتفاني.

تعتقد الولايات المتحدة أن من المهم إيجاد آلية للمسائل المتبقية لأداء المهام الضرورية للمحكمتين بعد إنجاز المحاكمات والاستئنافات المعلقة لديهما. ونشكر الأمين العام على تقريره عن جانبي الإدارة والميزانية لتلك الآلية (S/2009/258)، ما سيساعد صانعي القرار على تطوير آلية فعالة وفعالة من حيث التكلفة. ونحث المحكمتين على مواصلة السعي إلى إنجاز أعمالهما في أقرب موعد ممكن، ونشكر الفريق العامل التابع لمجلس الأمن برئاسة النمسا على جهوده لتناول وحل المسائل المتبقية.

ويجب علينا أن نذكر السبب في إنشاء المحكمتين – تحديد هوية المسؤولين عن بعض أسوأ الجرائم في التاريخ ومحاسبتهم. ويجب علينا ألا نغفل الأهمية التاريخية لهذه المهمة. ويجب علينا العمل على إنشاء آليات المسائل المتبقية التي لا تسمح بإفلات الـ ١٣ فارا من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من العدالة. يجب إلقاء القبض على الأفراد المتهمين من قِبل المحكمتين الذين ما زالوا طلقاء ومحاكمتهم دون مزيد من التأخير. وندعو جميع الدول إلى الوفاء بالتزاماتها القانونية بالتعاون مع المحكمتين وباتخاذ الخطوات الضرورية لكفالة إلقاء القبض على الفارّين المتبقين.

وأود أن أؤكد، على نحو خاص، على الحاجة إلى تعزيز الجهود لجعل فيليسيان كابوغا الفارّ من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا يواجه العدالة الدولية. وينتابنا القلق من أن حكومة كينيا لم تستجب لطلب المحكمة لسجلات حكومية معينة تتعلق بأصول كابوغا ولم تقدم تفاصيل لدعم الادعاء بأن كابوغا غادر كينيا. نحث كينيا على القيام فورا بتنفيذ توصية المحكمة وعلى اتخاذ خطوات فعالة لحرمان كابوغا من الوصول إلى الشبكات الداعمة له.

وتدرك الولايات المتحدة رغبة رواندا في تلقي قضايا منقولة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونشيد بدعم المدعي لذلك الجهد وأيضا العمل الذي قامت به حكومة رواندا وغيرها لبناء القدرة في النظام القانوني الرواندي على جعل عمليات النقل تلك ممكنة. ونرحب بالقيام في الشهر المنصرم بنقل ثمانية أفراد مدانين من قِبل المحكمة الخاصة لسيراليون إلى سجن مبانغا في رواندا، وهو إنجاز يؤكد على قدرة رواندا المتنامية والتزامها بالوفاء بالمعايير الدولية. وقدرة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على نقل قضايا إلى رواندا ودول أخرى حسب الاقتضاء خطوة حرجة صوب تحقيق استراتيجية الإنجاز للمحكمة.

وتشيد الولايات المتحدة بجهود الدول للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ولكن الواجبات الحيوية ما زالت دون تحقيق. يجب إلقاء القبض على الفارين المتبقيين، راتكو ملاديتش وغوران هاتشيتش، ونقلهما إلى المحكمة لمواجهة العدالة. والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ما فتئ التزاما أساسيا بالنسبة إلى جميع الدول في المنطقة. ونشيد بحكومة صربيا على تحسين تعاونها ونحثها على مواصلة بذل قصارى ما لديها من السلطة

لتحديد مكان ملاديتش وإلقاء القبض عليه ونقله إلى المحكمة. إن إلقاء القبض على ملاديتش وهاتشيتش مهم للإنجاز الناجح لولاية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وللإدماج الأوروبي - الأطلسي الكامل لصربيا ولقضية العدالة والمساءلة.

ونرحب بجهود كرواتيا للاستجابة لأمر دائرة المحكمة المؤرخ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بنقل وثائق متعلقة بالمدفعية من عملية العاصفة أو إجراء تحقيق له مصداقيته في مصيره. ونعتقد بأن التحقيق الأخير وإنشاء قوة عمل من قِبل حكومة كرواتيا خطوتان هامتان إلى الأمام. وفي نفس الوقت، نشجع السلطات الكرواتية على استكشاف تدابير إضافية، مثل استخدام الخبرة الخارجية وطرق التحقيق الأكثر جرأة، يمكن أن تساعد في استعادة وثائق إضافية.

لقد خطت البوسنة والهرسك خطوات واسعة صوب التعاون مع المحكمة، وقامت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بعمل حميد في دعم إنشاء محاكم محلية. ولكن في الشهر الماضي أخبرنا الممثل السامي للبوسنة والهرسك بأن محاكمات جرائم الحرب المحلية وإصلاح قطاع العدالة يعانيان من عدم قدرة القادة على التوصل إلى قرارات سياسية تنهض بأهداف وطنية. نلاحظ العمل البالغ الأهمية الذي يقوم به القضاة الدوليون في ذلك البلد ونؤيد تمديد ولايتهم إلى ما يتجاوز كانون الأول/ديسمبر. عمل القضاة والمدعون الدوليون دون كلل لإقامة العدالة لضحايا الفظائع بغض الطرف عن الانتماء العرقي.

أود أن أشكر مرة أخرى الرئيسين والمدعيين والمسجلين وموظفي المحكمتين على تفانيهم. يبقى عملهم ذا أهمية حرجة لمكافحة الإفلات من العقاب وللاستقرار والمصالحة في المناطق المعنية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة على العبارات الرقيقة التي وجهتها إليّ.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس عن شهر كانون الأول/ديسمبر. أنا موقن من أن المجلس سيتمتع، تحت توجيهكم القدير، ببرنامج عمل سلس ومنتج. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري المخلص للسفير توماس ماير - هارتنغ والبعثة النمساوية برمتها على قيادتهم الممتازة للمجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وأود أن أشكر الرئيسين والمدعيين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وللمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة. تثمن تركيا إلى حد بعيد العمل الهام الذي تقوم به المحكمتان في مكافحة الإفلات من العقاب وفي إقامة العدالة لضحايا انتهاكات القانون الإنساني الدولي المرتكبة على أراضي يوغوسلافيا السابقة ورواندا. ونشيد بالقاضيين والمدعيين والموظفين على تفانيهم وعملهم الشاق.

وعلى الرغم من الجهود المستمرة من قِبل المحكمتين، فإن عملهما لن ينجز في التواريخ المتوقعة، كما يشير تقريرا المحكمتين (S/2009/587 و S/2009/589). نعترف بأن التأخير في جدول مواعيد المحاكمات نشأ على نحو رئيسي عن عدد من الأسباب التي ليست في إطار السيطرة الفورية للمحكمتين. وعلى الرغم من ذلك، نحث المحكمتين على مواصلة تنفيذ استراتيجيات الإنفاذ وإنجاز أعمالهما في أقرب وقت ممكن، بينما تكفل الضمانات والمعايير القضائية الدولية.

والتعاون بين الدول الأعضاء والمحكمتين ضروري للإنجاز الناجح لولايتي المحكمتين. وفي هذا الصدد، نرحب بالتعاون من قِبل أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في

إلقاء القبض مؤخرا على الفارين ونقلهما إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونرحب أيضا بتقرير المدعي براميرتز عن تحسين التعاون من قِبل صربيا، ونشاطر الأمل في أن ذلك التعاون المحسن سيفضي إلى اعتقال الفارين راتكو ملاديتش وغوران هاتشيتش في المستقبل القريب. واعتقال الفارين المتبقين الذين تبحث المحكمتان عنهم ما يزال يشكل الأولوية الأولى لإنجاز أعمال المحكمتين. وجميع المسؤولين عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي المرتكبة على أراضي يوغوسلافيا السابقة ورواندا يجب أن يمثلوا أمام العدالة، ونناشد جميع الدول أن تتعاون مع المحكمتين لكفالة اعتقال الفارين المتبقين.

يرد أيضا في تقرير المدعي براميرتز (S/2009/589، المرفق الثاني) أن كرواتيا والبوسنة والهرسك استجابتا على نحو واف لطلبات المساعدة من قِبل مكتب المدعي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. نرحب بمواصلة الجهود من قِبل البلدين بغية الوفاء بالتزاماتهما بالتعاون مع المحكمة. وفي هذا السياق، فإن إنشاء قوة عمل من قِبل السلطات الكرواتية خطوة إيجابية وهامة إلى الأمام.

إن إحالة قضايا إلى الهيئات القضائية الوطنية عنصر هام آخر من عناصر الوفاء بولايات المحكمتين. ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم، حسب الضرورة، بغية تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية للبلدان المعنية. ونرحب بجهود رواندا للوفاء بمتطلبات إحالة القضايا إلى هيئتها القضائية.

وأخيرا، كما أكد رئيسا المحكمتين، من بالغ الأهمية الاحتفاظ بالموظفين الأكفاء من أجل الإنجاز الحسن التوقيت لولايتيهما. وبالتالي، ينبغي أن توفر للمحكمتين الوسائل الضرورية حتى تستطيع السلطة القضائية للمحكمتين تلبية الظروف الحالية. وتركيا على استعداد لدعم كل خطوة في ذلك الاتجاه.

إن المحكمتين، منذ إنشائهما، أسهمتا إسهامات هامة في العدالة الجنائية الدولية. وإذ نقترب الآن من تاريخ الإغلاق، نحتاج إلى تناول التركة والمسائل المتبقية. يعمل الفريق العامل غير الرسمي التابع للمحكمتين الدوليتين عملا مكثفا بشأن هذه المسائل برئاسة الوفد النمساوي وبالمساعدة القيمة من مكتب الشؤون القانونية.

يسهم تقرير الأمين العام عن الجوانب الإدارية وتلك المتعلقة بالميزانية للمسائل المتبقية إسهاما كبيرا في المناقشات الجارية في الفريق العامل ويسعدنا أن نلاحظ أن المحكمتين بدأتا بالفعل العمل بشأن التوصيات الواردة في التقرير. ونتطلع إلى تكثيف مناقشاتنا في الفريق العامل بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المتبقية في المستقبل القريب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل تركيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن أطيب تمنياتنا لوفد بوركينا فاسو وأن نعرض عليه تعاوننا في إدارة أعمال المجلس خلال كانون الأول/ديسمبر. وأود أيضا أن أشكر وفد بوركينا فاسو على التعاون الوثيق الذي قام بيننا وبينه في مجلس الأمن خلال العام المنقضي. وتود المكسيك أن تشيد بالسفير ماير – هارتنغ ووفد النمسا على عملهما الممتاز في رئاسة مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر.

يود وفد بلدي أن يشكر رئيسي المحكمتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة والمدعيين العامين لهما على عرض التقريرين المرحليين النصف سنويين للمحكمتين (S/2009/587 و S/2009/589) عن استراتيجيتهما لإنجاز أنشطتهما، بما في ذلك التدابير المحددة التي اعتمدتها المحكمتان

للانتهاء من عملهما وكذلك التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الـواردة في الفقـرة ٢٥٩ مـن تقريـر الأمـين العـام (S/2009/258)، واللتين أقرهما المجلس.

نقر بـالجهود الـتي تبـذلها المحكمتـان للتعجيل بالانتـهاء من أنـشطتهما القـضائية بطريقـة مسؤولية وفعالـة، مـع كفالـة الهـدف الرئيـسي المتمثـل في تحقيـق العدالـة واحتـرام حقـوق المتـهمين في المعاملـة وفقـا للأصـول القانونيـة. ونـدرك أن النشاط القضائي سيكون دائما عرضة لسلسلة من الظروف والملابـسات غـير المتوقعـة وأن المحكمـة الجنائيـة الدوليـة ليوغوسـلافيا الـسابقة والمحكمـة الجنائيـة الدوليـة لروانـدا تواجهاها بأفضل طريقة ممكنة. غير أن الإجراءات التي اتخذتها المحكمتان بالفعل تمنحنا الثقة لكـي نحثهمـا علـى تنفيـذ تـدابير إضـافية للانتـهاء مـن عملـهما وإعطـاء وزن لإنـشاء آليـة لتصريف الأعمال المتبقية.

بخـصوص تقريـر المحكمـة الجنائيـة الدوليـة لروانـدا، نرغـب في أن نـشدد علـى بعـض التقـدم الـذي أحـرز مقارنـة بـالتقرير النـصف سنوي لـشهر حزيـران/يونيـه الماضـي. فقـد صدر عدد كبير من الأحكام وبات صـدور الأحكـام في عـدة محاكمات قريبا، أي قبل نهاية هـذا العـام. وأُلقـي القـبض علـى اثنين من المتهمين الفارين – أحدهما ذو رتبـة رفيعـة – وذلـك بفـضل تعـاون الـدولتين المجـاورتين، جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة وأوغنـدا. واعتُمـدت تـدابير مهمـة بخـصوص الإجراءات الجنائية لحفظ الأدلـة اللازمـة لبـدء المحاكمـات الـتي نأمـل جميعـا أن تعقـد في المـستقبل القريـب لمحاكمـة المتـهمين الذين ما زالوا مطلقي السراح.

بخصوص تقرير المحكمـة الجنائيـة الدوليـة ليوغوسـلافيا السابقة، فإن الأمـر البـارز فيـه هـو إحالـة قـضايا المتـهمين مـن الرتب المتوسطة والـدنيا إلى القـضاء الـوطني. ويـسهم ذلـك في تعزيـز القـدرات الوطنيـة للبلـدان في المنطقـة علـى التعامـل مـع الانتـهاكات الخطـيرة للقـانون الإنـساني الـدولي. وفـضلا عـن ذلـك، فـإن البيانـات بـشأن الخفـض التـدريجي للنـشاط القـضائي ذات دلالـة مهمـة علـى أن آليـة تـصريف الأعمـال المتبقية يمكن أن تقتصر وظيفتـها القـضائية علـى المتـهمين ذوي الرتب المرتفعة.

نحـيط علمـا بالتعـاون القـضائي القـيم مـن جانـب حكومـة كرواتيـا ونحثهـا علـى مواصـلة ذات النـهج بخصوص القـضايا الـتي مـا زالـت معروضـة علـى المحكمـة ولم يبـت فيهـا بعـد. وممـا يؤسـف لـه، أننـا نحـيط علمـا أيـضا – وهـذه إهانـة للمجتمع الـدولي – بالحاجـة إلى أن تنـهي جميـع الـدول ولـيس دول المنطقـة فحسب الإفلات من العقـاب الـذي مـا زال اثنـان من المرتكبين الرئيسيين لأخطر انتـهاكات حقـوق الإنـسان في البلقان يتمتعان به.

تؤكد المحكمتان على الحاجة إلى الاحتفاظ بموظفيهما وإلى تمديـد ولايـات معينـة لـبعض القـضاة ليتـسنى لهمـا الوفـاء بالمواعيـد الـتي حـددها المجلـس للانتـهاء مـن مهامهمـا. وينبغـي ألا نغفـل عـن حقيقـة أن المحكمـتين يـتعين عليهمـا مواجهـة التحـدي المـستمر لإقامـة تـوازن بـين تحقيـق العدالـة والكفـاءة الإدارية وكفالة الحقـوق الأساسـية للجنـاة المزعـومين والـشهود والـضحايا وبـين الانتـهاء مـن عملـهما بأسـرع مـا يمكـن. ولا يمكننـا أيـضا أن نـستخف بحقيقـة أن المهمـة تنطـوي علـى صـعوبة مـضاعفة في سـياق الإجـراءات القـضائية. ولتلـك الأسباب، ينبغـي لمجلـس الأمـن، في رأينـا، أن يـستمر في اتبـاع نهج عملي ومرن بخصوص استراتيجيتي الإنجاز للمحكمتين. ونعتقـد أن الخيـار الأفـضل سـيكون انتـهاء المحكمـتين مـن عملـهما في المـستقبل القريـب جـدا، علـى ألا يكـون ذلـك بسبب مواعيد قطعية.

ويمكن أن يسهم التقدم في تنفيذ استراتيجيتي الإنجـاز، اللـتين عرضـتهما المحكمتـان علينـا، في إنـشاء آليـة تـصريف

الأعمال المتبقية بطريقة مقدور عليها وأكثر فعالية. وفي الشهور المقبلة، سنبلور آلية تصريف الأعمال المتبقية في إطار الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، والذي قدم زميلنا ممثل النمسا موجزا تفصيليا جدا عنه. ولدينا أساس مهم جدا لذلك بفضل تقرير الأمين العام والمعلومات المباشرة المفصلة حول كل وظيفة ستضطلع بها الآلية والتي عرضها علينا للتو المسؤولون عن المحكمتين، وهي معلومات تستند إلى الخبرة.

حتى في ظل تلك الاعتبارات الدقيقة، يجب على مجلس الأمن مواصلة التقيد بالهدف الأساسي المتمثل في كفالة إقامة العدل بخصوص أخطر الجرائم والفظائع ضد الإنسانية التي ارتكبت في سياق الصراع في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. والمكسيك ستواصل العمل في الشهور القليلة المقبلة للإسهام في نجاح تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز للمحكمتين وإنشاء آلية تصريف الأعمال المتبقية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل المكسيك على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): يسعد وفد بلدي أن يراكم، سيدي، تترأسون عملنا لشهر كانون الأول/ديسمبر. ونحن على يقين بأن مهارتكم وخبرتكم وقيادتكم، إلى جانب دعم وفد بلدكم، ستسهم في نجاح عملنا. وأود كذلك أن أشكر وفد النمسا والسفير ماير - هارتنغ على العمل الممتاز الذي أدياه في تشرين الثاني/نوفمبر والذي مكننا من الانتهاء من عمل المجلس بنجاح.

أود أن أبدأ بشكر رئيسي المحكمتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة والمدعيين العامين لهما على الإحاطات الإعلامية التي قدموها لنا. وكوستاريكا تشيد بجهودهم في تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز، المحددتين في القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) والقرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، وتشكرهم عليها.

وكوستاريكا، اقتناعا منها بأن السلام الدائم لا ينفصل عن العدالة، قد أيدت كل ما بذله المجتمع الدولي من جهود لتعزيز نظام العدالة الجنائية الدولية. وهكذا، أسهمنا في إنشاء وتوطيد مجموعة من المؤسسات، إحداها جديدة في القانون الدولي، لمنع أخطر الجرائم ووقف الإفلات من العقاب وكفالة جبر الضرر.

وقد أحرز الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالمحكمتين الدوليتين تقدما هاما في مناقشته بشأن الوظائف الأساسية التي ينبغي أن تظل قائمة عندما تنتهي المحكمتان من النظر في القضايا العالقة. وتشدد كوستاريكا على أهمية الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن ضرورة أن تقوم المحكمتان بإحالة القضايا الجديدة إلى المحاكم الوطنية، عند الاقتضاء، ومواصلة تعزيز قدرات البلدان المتضررة. ومما لا شك فيه أن جزءا هاما من إرث المحكمتين سيكمن في إنجازاتهما من حيث نقل المهارات إلى الأنظمة القضائية للبلدان الخاضعة لولايتهما القضائية وبناء قدرات تلك البلدان.

وعلى الرغم من هذا التقدم، تعرب كوستاريكا عن أسفها لعدم التوصل إلى توافق الآراء الضروري بشأن عناصر قرار جديد يوفر مزيدا من الدقة بشأن إغلاق المحكمتين، واتفاق بشأن وظائف آلية أو آليتي تصريف الأعمال المتبقية.

وتعرب كوستاريكا عن تقديرها وامتنانها لتقرير الأمانة العامة عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لخيارات المواقع المحتملة لوضع محفوظات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومقر آلية (آليتي) تصريف الأعمال المتبقية لهاتين المحكمتين (S/2009/258). ونقر بأن المحفوظات ملك للأمم المتحدة، غير أننا نود

أن نـشدد علـى حالتـها باعتبارهـا ذاكـرة تاريخيـة وأدوات للمصالحة والسلام، تمتلكها أساسا البلدان الخاضعة للولايتين القضائيتين للمحكمتين.

وقبـل أن أختـتم بيـاني، أود أن أسـترعي الانتبـاه إلى أولويـة إلقـاء القـبض علـى الفـارين مـن أجـل إنجـاز أعمـال المحكمتين. وبدون محاكمة هؤلاء الفـارين، لا سيما كابوغـا وملاديـتش وهـادزيتش، سـيكون تنفيـذ ولايـتي المحكمـتين ناقـصا. وتناشـد كوسـتاريكا جميـع الـدول أن تتعـاون مـع المحكمتين، وتمتثل لقرارات المجلس، وتقدم أي معلومات تدل على أماكن وجود الفارين.

وفيما يتعلق بتقييم أعمال المحكمتين الدوليتين، نـود أن نقر بما اتخذته كرواتيا من خطوات لتحسين تعاونها مع المحكمـة الدوليـة ليوغوسـلافيا الـسابقة، ونأمـل أن تكـون ناجحـة. وتـشيد كوسـتاريكا بقـضاة المحكمـتين والمـدعيين العـامين والمـوظفين لـديهما وتـشكرهم علـى إسـهاماتهم، وتدعمهم في جهودهم لتنفيذ استراتيجيتي الإنجاز على أنجع نحو ممكن. وندعو إلى النظر في إمكانية اتخاذ التدابير اللازمة للحد من تغير الموظفين الفنيين في المحكمتين، على أمل أن يحصل موظفوهما على الشروط التعاقدية ذاتها التي يستفيد منها غيرهم من موظفي الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل كوستاريكا على ما تفضل به من كلمات طيبة في حقي.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، بتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأؤكد لكم كامل دعمنا وتعاوننا. وعلى نفس المنوال، أود أن أحيي السفير ماير - هارتنغ على الطريقة المقتدرة للغاية التي ترأس بها، هو وبلده، المجلس في الشهر الماضي.

ونرحب بالأونرابل القاضي بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والأونرابل القاضي روبنسون، رئيس المحكمـة الدوليـة ليوغوسـلافيا الـسابقة، ونـشكرهما علـى إحاطتيهما الإعلاميتين. كما نشكر المدعيين العامين، براميرتز وجالو، على إحاطتيهما الإعلاميتين. وتقدر أوغندا ما قامت به المحكمتان من عمل كبير حتى الآن.

ونولي أهمية بالغة لإحقاق العدالة ومكافحة إفلات الأشـخاص الـذين يتحملـون أكـبر قـدر مـن المـسؤولية عـن الجـرائم والانتـهاكات الجـسيمة للقـانون الإنـساني الـدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان من العقاب.

لقد حدد مجلس الأمن في قراريه ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤) موعدا نهائيا، وناشد المحكمتين أن تتخذا جميع التدابير الممكنة لإنجاز جميع أنشطة المحاكمات. وشدد على أهمية تنفيذهما لاستراتيجيتي الإنجاز على نحو كامل. ومن البديهي الآن أن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها بسبب ظروف خارجة عن إرادة المحكمتين. ويدل إلقاء القبض على كاراديتش، في حالة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وإلقاء القبض على نزيمانا في أوغندا مؤخرا، على أن إحقاق العدالة لا يمكن أن يتقيد بصورة كافية بالمواعيد النهائية. وبما أن المحكمتين لا تتوفران على أي قوات شرطة، لكنهما ترتهنان بتعاون الدول، فإننا نناشد الدول أن تتعاون مع المدعيين العامين وتساعدهما في إلقاء القبض على من بقي من الفارين ونقلهم.

وحـتى بعـد الانتـهاء مـن ولايـتي المحكمـتين، هنـاك مسائل متبقية ستظل عالقة حتى يتم قضاء آخر عقوبة. وبعض مهام المحكمتين لن تنتهي بالضرورة بعد إتمام المحاكمات والاستئنافات. فسيظل الفارون، إذا أُلقي القبض عليهم، وعندما يتم ذلك، والمدانون الذين يقضون العقوبات، والشهود والضحايا الذين قد لا يزالون تحت الحماية، بحاجة للإشراف من جانب الآليتين. ولا بديل عن البرامج التي توفر الحمايـة للـضحايا والـشهود. ونلاحـظ، مـثلا، التحـديات

المتعلقة بالمسائل المتبقية التي تثير أيضا قلق المحاكم القضائية المؤقتة الأخرى. وقد يكون السبيل المضمون الوحيد لتفادي التدابير المؤقتة هو النظر في إمكانية إنشاء مؤسسات دائمة مثل المحكمة الجنائية الدولية.

وتؤيد أوغندا تماما إدخال تحسينات سريعة على شروط خدمة القضاة المخصصين.

ونرحب بما اتُخذ من تدابير للحفاظ على المحفوظات وإدارتها. ووفد بلدي على وعي بأن المحفوظات ملك للأمم المتحدة، غير أننا ندرك أيضا الحاجة إلى إبقائها في مناطقها، إلى جانب آليتي تصريف المسائل المتبقية، بغية تيسير الوصول إليها من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين: أي ضحايا هذه الجرائم الشنيعة.

ونرحب بإنشاء شبكة لتعزيز الوعي بجرائم الإبادة الجماعية الذي تقوم به المحكمة في رواندا، ونناشد من بمقدورهم الإسهام في هذا الجهد أن يفعلوا ذلك. وتدريب الخبراء القانونيين، بما في ذلك التدريب في مجال القانون الجنائي الدولي، أمر يستحق الترحيب، لأنه سيكفل استعداد المحاكم في رواندا بصورة كافية للبت في القضايا التي لا تتناولها المحكمة. إن ما ورد عن الطلب الكبير على التدريب في المستقبل يعزز المبرر لإبقاء آليتين للمحفوظات ولتصريف الأعمال المتبقية في المنطقة. ولذلك توصي أوغندا بإنشاء آليتين، واحدة في المنطقة الأفريقية والأخرى في لاهاي.

إن تخويف الشهود يفضي إلى تأخير في عملية إجراء المحاكمات وينبغي كبحه باتخاذ الإجراءات المناسبة لكفالة عدم التشكيك في مصداقية العملية في نهاية المطاف. ولذلك نؤيد تخصيص الموارد اللازمة تحقيقا لتلك الغاية. كما أن تشكيل ثلاث هيئات لدائرة الاستئناف للتعامل بسرعة مع دعاوى الاستئناف المتوقعة موضع ترحيب أيضا. إن عقد المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة جلستين منفصلتين يوميا يكفل استغلال العدد المحدود من القاعات إلى أقصى حد. ونرحب بعملية تقليص حجم الأنشطة لأنها تجري بالترادف مع انخفاض عبء العمل.

ونحن نشعر بالقلق حيال ارتفاع معدل تبديل الموظفين ذوي المؤهلات العالية الأساسيين بينما تقترب المحكمتان من انتهاء ولايتيهما. ولن يؤدي ذلك سوى إلى تفاقم وضع صعب بالفعل. ونشيد بإنشاء نظام القوائم، الذي يكفل إتاحة بدلاء مؤهلين.

ويرحب وفدي ببرنامج التوعية وبناء القدرات والمسائل الأخرى المتعلقة بإرث المحكمتين التي تمثل جزءا من استراتيجية الإنجاز للمحكمتين. ويكفل ذلك عدم وجود فراغ لدى انتهاء الولاية. ولذلك؛ فإن المحكمتين نموذجان مثاليان للعدالة الجنائية الدولية.

السيد الدباشي (ليبيا): أود أن أبدأ بياني بتقديم التهنئة لكم ولوفدكم على توليكم لرئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر، وأنا واثق من أنكم بخبرتكم وحكمتكم الأفريقية المعهودة ستقودون أعمال المجلس إلى أفضل النتائج الممكنة. وأشيد بالسفير ماير – هارتنغ ممثل النمسا ووفده على الطريقة الحكيمة التي قادوا بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

وأرحب بالرئيسين والمدعيين العامين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وأشكرهم على المعلومات التي قدموها لنا.

نرحب بالتقدم الملموس الذي أحرز في تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز للمحكمتين، والالتزام القوي الذي أظهره القضاة والمدعيان العامان وجميع العاملين بالمحكمتين من أجل إنجاز مهام المحكمتين في أسرع وقت ممكن. ولكننا ندرك في نفس الوقت الصعوبات التي تواجه المحكمتين في

سبيل إنجاز عملهما، وخاصة في ما يتعلق بتعذر الاعتقال العاجل للمتهمين و تسليمهم إلى المحكمتين. وفي الوقت الذي نشيد فيه بتعاون حكومات كل من صربيا وكرواتيا والكونغو الديمقراطية وأوغندا في اعتقال بعض المتهمين الرئيسيين وتقديمهم للمحكمتين، فإننا نأمل أن يؤدي استمرار تعاون جميع الدول وبصورة كاملة إلى إلقاء القبض على جميع المطلوبين الفارين في أقرب وقت ممكن، لأن القبض على الهاربين المتبقين أمر هام، ليس فقط لإنصاف الضحايا وتحقيق العدالة، بل أيضا للمصالحة والأمن والاستقرار في بلدانهم و مناطقهم الإقليمية.

نعتقد أن تعزيز قدرات السلطات القضائية في البلدين المعنيين، وخاصة رواندا أمر في غاية الأهمية لتمكين مؤسسات القضاء الوطني من النظر في القضايا التي لم تتمكن المحكمتان من النظر فيها عند انتهاء أعمالهما، وهي خطوة هامة لضمان إحالة أكبر قدر من القضايا المعلقة إلى القضاء الوطني في إطار التزامه الكامل بمبادئ وإجراءات المحاكمة العادلة. ولا شك أن إحالة بعض القضايا إلى القضاء الوطني سيعزز سيادة القانون في الدول المعنية، ويؤمن حيازتها لوثائق تتجاوز أهميتها الإجراءات القضائية، إلى تاريخ هذه الدول والمصالحة الوطنية فيها.

إن الحرص على إنجاز أعمال المحكمتين في إطار مراعاة قصوى لمواعيد استراتيجيتي الإنجاز يقتضي البت في أقرب وقت في إرثهما. وفي هذا الصدد نسجل تقديرنا للجهود التي يبذلها الفريق العامل المعني بالمحاكمتين الدوليتين بقيادة النمسا من أجل الاتفاق على جميع المسائل العالقة فيما يتعلق بالتعامل مع إرث المحكمتين.

ونتطلع إلى أن يتناول المجلس في وقت قريب محصلة جهود الفريق العامل، ويتوصل إلى إقامة آلية دولية تكفل التعامل بكفاءة وفاعلية مع إرث المحكمتين بعد انتهاء أعمالهما.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود الآن أن أدلي ببيان بصفتي الوطنية كممثل لبوركينا فاسو.

وعلى النحو اللائق، أود أن أشكر رئيسي المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا وليوغوسلافيا السابقة والمدعيين العامين لهما على تقاريرهم عن أعمالهم خلال الأشهر الستة الماضية وعن تنفيذ استراتيجية الإنجاز لكل محكمة، وفقا للقرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

كما أود أن أشكر السفير ماير - هارتنغ ممثل النمسا على المعلومات التي قدمها لنا عن عمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين.

ونود أن نهنئ المحكمتين على جهودهما لتنفيذ استراتيجيتيهما للإنجاز خلال إطار زمني مقبول، ونشجعهما على الحفاظ على تلك الوتيرة.

رغم الجهود المبذولة لإحراز تقدم في القضايا المعلقة، فإن حالة المتهمين الفارين ذوي الرتب العليا، مثل راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش وفيلسيان كابوجا، لا تزال مصدر قلق. نحن نحث مكتبي المدعيين العامين على مواصلة بذل الجهود اللازمة لإلقاء القبض عليهم. ونناشد كل الدول، وخاصة دول المنطقتين المعنيتين، التعاون مع المحكمتين على أعلى مستوى ممكن تحقيقا لتلك الغاية. ونهنئ أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية على المساعدة التي قدمتاها في إلقاء القبض على فارين اثنين في بلدين مجاورين.

وبالنسبة لمسألة الموعد النهائي لإنجاز عمل المحكمتين، نحن ندرك أن عوامل خارج نطاق سيطرة المحكمتين تسببت في حدوث تأخير في عملهما اليومي. ولذلك نلاحظ أهمية الموعد النهائي الاستدلالي لعام ٢٠١٣ لانتهاء الأنشطة القضائية.

وفي هذه الأثناء، من المهم استمرار مبادرات إعادة نشر الموظفين وتقليص حجم المحكمتين. ومن نفس المنطلق، يسرنا أن نرى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تحيل بنجاح قضايا إلى السلطات القضائية الوطنية، ونحث المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على مواصلة إيلاء الاهتمام لضرورة إحالة قضايا المتهمين من المرتبة الثانية والمرتبة المتوسطة إلى الولايات القضائية الوطنية، وبخاصة ولاية رواندا. ومن الواضح أن ذلك عنصر أساسي لاستراتيجية الإنجاز لتلك المحكمة، كما أقرها مجلس الأمن.

وبالرغم من أننا نعلم الأسباب وراء اللجوء إلى العمالة المزدوجة لبعض القضاة الذين قرروا العودة إلى إداراتهم الوطنية، فإننا نشجع المحكمتين على الحد من هذه الحالات، التي ينبغي أن تكون استثناء. ونحث المحكمتين على الجهود لزيادة الوعي وبناء القدرات، وزيادة تعزيز روابط تعاونهما مع الولايات القضائية الوطنية. وبالمثل، ينبغي أن تشكل حماية الضحايا والشهود أولوية لدى المحكمتين ولا سيما في ضوء المساهمة القيمة للشهود في إقامة العدل.

وفي ما يتعلق بوضع القضاة المخصصين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، الذين عمل معظمهم على أساس دائم لخمس سنوات أو أكثر، نعتقد أنه من المنصف أن ينظر مجلس الأمن في مسألة الفوائد الممنوحة للقضاة، التي يستحقونها في ظل ظروف خدمتهم.

وقد تابعت بوركينا فاسو باهتمام الجهود التي يبذلها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن في تناول المسائل المتبقية برئاسة النمسا، التي نهنئها على روحها القيادية وعلى إعدادها مشروع القرار الجارية مناقشته في الفريق العامل. ونأمل أن يمكننا مشروع القرار هذا من التوصل إلى حل مرض للشواغل الهامة إزاء مهام آلية تصريف الأعمال المتبقية وخصائصها وهيكلها، وكذلك مسألة المحفوظات الخاصة بالمحكمتين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل السويد.

السيد ليدين (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان تركيا، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وأيسلندا، وألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وأرمينيا، وجورجيا.

في البداية، أود أن أشكر رئيسي المحكمتين، القاضي روبنسون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والقاضي بيرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمدعين العامين، السيد براميرتز والسيد جالو، على إحاطاتهم الإعلامية بشأن تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز لكلتا المحكمتين.

إن المحافظة على تراث المحكمتين ونزاهتهما تحظى بالأهمية القصوى لدى الاتحاد الأوروبي. وقد كان للمحكمتين دور رائد في مكافحة الإفلات من العقاب، وقدمتا مساهمات رائعة في القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي. وفي واقع الأمر فإن المحكمتين لن تتمكنا من إنجاز أعمالهما في التواريخ المتوخاة في القرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وهناك عدد من التحديات التي تواجهها المحكمتان في عملهما نحو إنجاز ولايتهما.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه لأنه بالرغم من المناشدات المستمرة للمجتمع الدولي، لا يزال هناك ١٣ متهما فارين. ويُعد إلقاء القبض على الهاربين الباقين أمرا ضروريا لإنجاز عمل المحكمتين. ومن بين الذين لم يتم القبض عليهم بعد، مدانون رئيسيون يدعى بأنهم مسؤولون عن ارتكاب أشد الفظائع الجسيمة، من قبيل راتكو ملاديتش،

وغوران هادزيتش، وفيليسيين كابوغا. وقد كانت هناك حالات من التعاون جديرة بالثناء. ومع ذلك، يواصل الاتحاد الأوروبي حث جميع الدول على التعاون فورا ودون شروط مع كلتا المحكمتين، بالامتثال التام لالتزاماتهما بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وكما هو محدد في التقارير الحالية لاستراتيجية الإنجاز، لا يزال الاحتفاظ بالموظفين والقضاة المؤهلين مهمة صعبة. ونقر بأهمية تمكين المحكمتين من إنجاز أعمالهما في أسرع وقت ممكن دون المساس بالإجراءات القانونية الواجبة. ومع ذلك، نكرر أيضا التأكيد على ضرورة أن تكفل المحكمتان مواصلة السعي لتحقيق أوجه الكفاءة، حيثما كان ذلك ممكنا، وأن تتحركا نحو تقليص حجمهما في أسرع وقت ممكن، تمشيا مع مستوى المحاكمة وباقي الأنشطة الأخرى.

ونشير مع التقدير إلى ارتفاع الناتج لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في الأحكام الصادرة والمحاكمات التي بدأت حديثا في عام ٢٠٠٩. ويحيط الاتحاد الأوروبي علما بالتزام المحكمتين بإنجاز ولايتيهما. كما يحث الاتحاد الأوروبي المحكمتين على مواصلة تحديد التدابير الأخرى اللازمة لإنجاز عملهما بكفاءة وسرعة.

أنتقل الآن إلى عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بشكل أكثر تحديدا. ويود الاتحاد الأوروبي أن يشير إلى أن التعاون التام مع هذه المحكمة عنصر أساسي في استراتيجية توسيع الاتحاد الأوروبي. وهذا يتضمن المساعدة في تعزيز الولايات القضائية الوطنية عن طريق بناء القدرات، على النحو المطلوب في القرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). ويظهر التزامنا بتعزيز التعاون وبناء القدرات في عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي أبرمت اتفاقات مع المحكمة بشأن إعادة توطين الشهود، وتنفيذ الأحكام، وانتداب موظفي السجون، والدعم المالي والمؤسسي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للمحكمة في بناء القدرات وأنشطة التوعية.

ونلاحظ مع التقدير الجهود التي بذلتها رواندا لتلبية الطلبات المتعلقة بالحق في محاكمات عادلة. ونأمل أن يؤدي التعزيز المستمر للنظام القضائي في رواندا وقدرتها على الفصل في القضايا المحالة إليها من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، إلى السماح للمحكمة بإحالة هؤلاء المدعى عليهم إلى المحاكم الرواندية. وقد عزز الاتحاد الأوروبي هذه الجهود تعزيزا تاما بوصفها خطوة هامة نحو الاضطلاع باستراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة.

وتقع على عاتق الدول المسؤولية الرئيسية عن منع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتحقيق فيها ومحاكمة مرتكبيها. وهكذا، يواصل الاتحاد الأوروبي دعمه لأنشطة بناء القدرات في كلتا المحكمتين، التي تساهم أيضا في تعزيز سيادة القانون والاستقرار الإقليمي.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالعمل الذي يضطلع به الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن بشأن المحاكم الدولية، في ما يتعلق بالمسائل المتبقية بما في ذلك تحديد المهام التي يتعين استمرارها بعد إنجاز المحكمتين لأعمالهما. ونعرب عن تقديرنا للمناقشات المفتوحة والشفافة التي جرت في إطار الرئاسة النمساوية، بما في ذلك عن طريق عقد جلسة بصيغة ”أريا“ مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في تشرين الأول/أكتوبر.

ويقف الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد للعمل مع المجلس في البحث عن الحلول الأكثر مناسبة للمسائل المتبقية والمسائل المتعلقة بالتراث. وهذا يتضمن معالجة المسائل ذات الطابع العملي، والبحث عن حلول لضمان الوصول بشكل كاف إلى المحفوظات. ويجب أن تعزز

المحفوظات المصالحة والذاكرة، وأن تساهم في الحفاظ على الإنجازات الكبيرة لكلتا المحكمتين من أجل تأمين تراث طويل الأجل. كما يجب بناء القدرات القائمة، وينبغي تحقيق أوجه التآزر بين المحكمتين بوصفهما جزءا من التعزيز الشامل للعدالة الجنائية الدولية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك.

السيد بارباليتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهنئ الوفد النمساوي على رئاسته المتازة لمجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر، وأن أعرب لكم أيضا، سيدي الرئيس، عن أفضل تمنياتنا لرئاستكم.

بالإضافة إلى هذا البيان، تؤيد البوسنة والهرسك البيان المشترك للاتحاد الأوروبي.

وتعرب البوسنة والهرسك عن امتنانها العميق لرئيسي المحكمتين، القاضي روبنسون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والقاضي بيرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمدعين العامين، السيد براميرتز والسيد جالو، على عملهم الدؤوب وعزمهم على البحث عن العدالة، وعلى الجهود التي بذلوها لجعل تقاريرهم شاملة ومفصلة. لقد كان عمل المحكمتين في مكافحة الإفلات من العقاب، ولا يزال، حاسما منذ إنشائهما. كما نشير إلى أهمية الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن بشأن المحاكم الدولية، ونثني على عمل رئيسه، السفير ماير - هارتنغ، ممثل النمسا، وكذلك الجهود التي يبذلها مكتب المستشار القانوني التابع للأمم المتحدة.

ونرحب ترحيبا خاصا بالتقييمات الإيجابية، الواردة في الإحاطتين الإعلاميتين لكل من الرئيس والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بشأن مستوى التعاون بين البوسنة والهرسك والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الذي يؤكد مرة أخرى تصميمنا القوي والتزامنا طويل الأجل تجاه قيم المحكمة وأهدافها وتراثها. ويرد أيضا هذا المستوى الرفيع من التعاون في عدد المتهمين الذين تجري إحالتهم إلى البوسنة والهرسك. ومن بين المتهمين الـ ١٣ الذين تمت إحالتهم إلى الولايات القضائية الوطنية لبلدان يوغوسلافيا السابقة، أحيل ١٠ منهم إلى البوسنة والهرسك وحدها. وقد انتهت الإجراءات القانونية ضد تسعة منهم، كما امتثل الأسلوب الذي اتبعته دائرة جرائم الحرب التابعة لمحكمة الولاية في البوسنة والهرسك في تناول تلك القضايا، امتثالا تاما لأعلى معايير القانون الدولي. وفي ذلك السياق، نؤيد بقوة أيضا الجهود التي تبذلها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من خلال برنامجها للتوعية والدعم المستمر والمساعدة التي تقدمها المحكمة للولايات القضائية الوطنية في المنطقة.

وقد استجابت سلطات البوسنة والهرسك لطلبات المحكمة لتقديم المساعدة بشأن الوثائق والوصول إلى محفوظات الحكومة. كما أن السلطات تواصل تقديم المساعدة في تيسير مثول الشهود أمام المحكمة. وفي ذلك السياق، نود أن نشدد على أهمية الدور الذي يضطلع به المجتمع الدولي، الذي ظل أساسيا في المساعدة ببرامج حماية الشهود، وعند الاقتضاء، بتقديم الدعم في تغيير أماكن إقامة الشهود.

وينوه بلدي بالجهود التي يبذلها المدعي العام براميرتز لكفالة تحقيق العدالة للضحايا وأسرهم.

إن البوسنة والهرسك تدرك إدراكا تاما الشروط المحددة في القرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤) لاستكمال استراتيجية إنجاز المحاكمات، ولكنها تلاحظ مع

شعور بالقلق أنه، مع بقاء متهمين فارين اثنين طليقي السراح، لا يمكن توقع الإنجاز الكامل لأعمال المحكمة.

ولا شك أن المحكمتين عملتا بوصفهما مصدر إلهام للمجتمع الدولي برفضهما السماح لمرتكبي أبشع وأخطر الجرائم بالهروب من وجه العدالة. ولذلك، على المجتمع الدولي نفسه أن يقف موقفا حازما حينما يتعلق الأمر بقراره بأنه لا بد من محاكمة راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يعولا على الإفلات من العقاب بسبب كون ولاية المحكمة تشارف على الانتهاء. ويلزم المحكمة أن تحقق العدالة وليس أن تفي بالمواعيد النهائية.

وما زال تنفيذ استراتيجية إنجاز المحاكمات مصدر قلق كبير بالنسبة لنا. ونحن نرحب بالمناقشة المستمرة بشأن إنشاء آلية كافية لتصريف الأعمال المتبقية وندرك أهمية المسألة وتعقيدها. وتتطلب الآلية النظر فيها ويلزم أن تشكل الآلية بطريقة تمكنها من التصدي بشكل كاف لمسألة محاكمة الخاضعين لأوامر القبض والاعتقال المعلقة وضمان أن الإفلات من العقاب ليس أحد الخيارات المتاحة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل البوسنة والهرسك على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد ستارتشيفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن امتنان صربيا للقاضي باتريك روبنسون رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وللسيد سيرج براميرتز المدعي العام للمحكمة على كل الجهد الذي بذلاه والاحتراف المهني الذي استثمراه في تقديم تقريريهما (انظر S/2009/589، المرفقان الأول والثاني).

وبلدي يقدر تقديرا كبيرا أن مضمون تقريرهما يتفقان اليوم أكثر من أي وقت مضى مع تقييم صربيا الخاص لمستوى التعاون الذي تم الوصول إليه. واعترف القاضي روبنسون والسيد براميرتز بكامل الجهود التي تبذلها صربيا للامتثال لالتزاماتها القانونية والأخلاقية. وتم الاعتراف بجهود والتزامات الأجهزة المشاركة في تعقب المتهمين الفارين المتبقين وإلقاء القبض عليهم بطريقة تؤكد على إرادة بلدي السياسية وقدرات مؤسساته على الإنجاز الناجح للمهام المتبقية.

ولا توجد أي عوائق في الوقت الحالي أمام تعاون صربيا مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويجري التعامل بسرعة مع طلبات المساعدة فيما يتعلق بتوفير الوثائق وحماية الشهود والوصول إلى محفوظات الدولة. والأمر الأكثر الأهمية هو أن جهود تحديد مكان راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش وإلقاء القبض عليهما مستمرة بلا كلل. ويجري البحث عن هؤلاء الشخصين على أساس يومي. والمؤسسات الحكومية لجمهورية صربيا تتخذ باستمرار جميع التدابير الممكنة من أجل تقديم المتهمين الفارين الاثنين المتبقيين إلى العدالة.

وذلك سيقطع شوطا طويلا نحو التخفيف من إرث الماضي، الذي أعاق بعضه تعافي المجتمع الصربي وغيره من المجتمعات في المنطقة لفترة طويلة. وأيضا، سيؤكد حل هذه المشكلة الأخيرة المتبقية على استعداد صربيا لمواجهة الحقيقة حيال الحوادث التي وقعت في العقد الأخير للقرن العشرين والجرائم التي ارتكبت خلال الصراعات المسلحة التي دارت في يوغوسلافيا السابقة. كما أنه سيظهر نضج صربيا واستعدادها لإنزال العقاب بالمسؤولين عن ارتكاب الجرائم، بصرف النظر عن جنسيتهم أو جنسية الضحايا.

ولا تزال صربيا تدعم كامل استراتيجية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لإنجاز المحاكمات وحافظت في الأشهر الأخيرة على اتصالها مع السلطات المسؤولة بشأن

تلك المسألة. وموقف صربيا إزاء آلية تصريف الأعمال المتبقية والمهام المتبقية في المستقبل قدم إلى مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وآذار/آذار/مارس ٢٠٠٩. وأود أن أؤكد مجددا على اهتمام صربيا الكبير والدائم بتلك المسائل، فضلا عن اهتمامها بإبلاغ مجلس الأمن بأننا لا نزال تحت تصرفه لإجراء المناقشات المحتملة في المستقبل بشأن هذا الأمر بغية الإسهام في تسوية تلك المسائل الهامة.

وفي الختام، أود أن اكرر مرة أخرى التزام صربيا بالتعاون الكامل مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وتؤكد التقارير التي قدمت إلى المجلس اليوم على ذلك الالتزام وتشهد على نجاح الجهود المشتركة لاختتام ذلك التعاون بشكل ناجح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد موشيمي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المجلس الآخرين لتمكيني من المشاركة في إجراءات المجلس اليوم ومن الإدلاء ببياني القصير.

إن كينيا تقدر أعمال رئيسي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعين العامين للمحكمتين على السواء، فضلا عن الطريقة التي يديرون بها شؤون المحكمتين. ونحن نؤيد بقوة نظام العدالة الجنائية الدولية. ونقر بأن على المحاكم الجنائية المخصصة التي أنشأها المجلس والمحكمة الجنائية الدولية أن ترتب لإقامة العدل وحمايته بمحاكمة من يشجعون على الإفلات من العقاب. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن تعاون الدول الأعضاء أمر حيوي إذا أريد للمحاكم أن تنجح في تنفيذ ولاياتها. وكينيا تدرك إدراكا كاملا التزاماتها الدولية وهي لا تزال مستعدة لتقدم أقصى تعاونها في ذلك الصدد.

وكما ذكرنا في المناسبات السابقة، فإن كينيا تؤيد القضية التي طرحها رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بالنيابة عن القضاة المخصصين. ونحن ندعو إلى إيجاد تسوية عاجلة لتلك المسألة.

ويود وفد بلدي الآن أن يعلق على أعمال مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وعلى وجه الخصوص مسألة الإحالات. ففي الفقرة ٥٤ من التقرير عن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (انظر S/2009/587، المرفق)، ورد ضمنا أن كينيا لا تزال توفر الملاذ الآمن لفليسيان كابوغا. ونحن نلاحظ مع شعور بخيبة الأمل أنه، بالرغم مما أبدته كينيا من الدعم والتعاون مع المحكمة منذ إنشائها، واصل كلا رئيس المحكمة ومدعيها العام، في بيانيهما أمام المجلس صباح هذا اليوم، الإيعاز بأن كينيا إما أنها تخفي كابوغا الهارب أو ترفض التنفيذ الكامل لالتزامها نحو إلقاء القبض عليه. ووفد بلدي يرفض بقوة ذلك الادعاء ويؤكد مجددا على أن ذلك الهارب غير موجود في كينيا.

ولا مجال للشك في جهود الحكومة الكينية للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. فبلدي عمل بشكل وثيق مع المحكمة. وفي ذلك الصدد، ألقينا القبض على أكبر عدد من المتهمين وقمنا بتسليمهم إلى المحكمة. كما أن كينيا اضطلعت بدور رئيسي في تغيير أماكن إقامة شهود المحكمة وحمايتهم وتسهيل نقلهم.

وتم اتخاذ عدة خطوات في مسعى لتعقب السيد كابوغا، بما في ذلك إنشاء فرقة عمل مشتركة بين كينيا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، واستصدار أمر بتجميد الممتلكات المسجلة باسم المتهم الهارب وتقديم مكافآت نقدية لأي شخص يدلي بمعلومات تقود إلى إلقاء القبض على الهارب. ولذلك ينبغي توسيع البحث عن السيد كابوغا إلى

مناطق أخرى، لأننا قد نكون مفرطين في التركيز على كينيا بينما قد يكون الهارب يعيش بشكل مريح في مكان آخر.

وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وكجزء من التزام كينيا المستمر وبدون تحفظ بالعمل مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أبرمت كينيا معاهدة تسليم مع جمهورية رواندا وهي تنص، في جملة أمور، على تسليم الروانديين المشتبه بارتكابهم الإبادة الجماعية. وهذا يؤكد التزام كينيا وتعاملها الجاد مع اعتقال جميع مرتكبي الجرائم المختلفة التي تشمل المعاهدة وتسليمهم إلى رواندا لمواجهة العدالة.

وتطلب حكومتي من أي شخص أو مؤسسة أو الجهات الفاعلة الأخرى التي بحوزتها معلومات تتعلق بمكان وجود الفارّ من العدالة، سواء كان في كينيا أو في أي بلد آخر، أن يقدموا هذه المعلومات إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) أو أي وكالة تحقيق أخرى في كينيا وأي مكان آخر لتيسير سرعة اعتقال هذا المتهم كي يمثل أمام العدالة.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بالتشديد ثانية على أنه، في حالة كابوغا، قامت حكومة كينيا بالتزاماتها الدولية على أكمل وجه وتعاونت مع مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن. ونؤكد مجددا على التزامنا بالمثل العليا للعدالة الجنائية الدولية والقضاء على الإفلات من العقاب، وسنستمر في تنفيذ توصيات فرقة العمل المشتركة بين كينيا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وقرارات مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة للمشاركة في هذه المناقشة، واسمحوا لي بأن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر. ونهنئ أيضا النمسا على اختتام رئاستها بنجاح.

ويود وفدي أن يشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعي العام على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونرحب بصورة خاصة بإقرارهما بالتعاون الذي تقدمه حكومتي للمحكمة.

في غضون الفترة منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها المحكمة للمجلس، قامت حكومتي باستمرار بتقديم التعاون والدعم الضروريين لتمكين المحكمة من تنفيذ ولايتها بفعالية. ونواصل تيسير وصول كلا الدفاع والادعاء إلى الشهود بدون عوائق وساعدنا في نقل الشهود إلى أروشا ومنها. ويسعدني أن أبلغ المجلس بأننا، في الجهود التي تبذلها حكومتي لكفالة السلام والاستقرار لمواطنينا، واصلنا كفالة أمن الشهود وقمنا، بدعم من مكتب المدعي العام، بإنشاء خدمة رواندا لحماية الشهود. وتواصل حكومتي دعم التحقيقات التي بدأها كلا الادعاء والدفاع بدون مساس بأي منهما.

وما فتئت حكومتي ملتزمة بدعم استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على النحو الوارد في القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣). ورغم قرارات الدوائر الابتدائية ودوائر الاستئناف التابعة للمحكمة برفض قرار المدعي العام إحالة قضايا إلى رواندا، لا نزال على استعداد لتلقي أي قضايا في المستقبل تحيلها المحكمة إلى ولايتنا القضائية المختصة لمعالجة جميع المسائل التي أثيرت في قرارات الدوائر برفض إحالة القضايا. ونرحب باعتراف المدعي العام بالإصلاحات التي قامت بها حكومتي في قطاع العدل وعزمه على تقديم طلباته من جديد لإحالة قضايا إلى رواندا.

إن نقل المحكمة الخاصة لسيراليون مؤخرا لخمسة مدانين لقضاء محكومياتهم في رواندا يشهد على حقيقة أن هذه المحكمة، وبعد الاجتهاد الواجب، كانت مقتنعة بأن

الجهود التي بذلتها حكومتي ولا تزال تبذلها جهود كافية بحيث تبرر النقل.

ولا نزال نتمسك بأن النقل إلى رواندا يستند أساسا إلى حقيقة أن الجرائم التي تقع ضمن ولاية المحكمة كانت قد ارتكبت في رواندا، وأغلبها من جانب روانديين وبحق إخوانهم الروانديين. وما اعتمدته المحكمة من قرائن وشهود مصدره أيضا رواندا. ومن المفترض أن تكون النتائج النهائية لاضطلاع المحكمة بإقامة العدل أكثر وضوحا في رواندا من أي مكان آخر، ونحن نشكر رئيس المحكمة على إقراره بهذا في بيانه الذي أدلى به صباح هذا اليوم. ولا نزال على ثقة بأنه ستتم معالجة هذه الحالة.

إن القرارات الأخيرة الصادرة عن الدوائر الابتدائية ودوائر الاستئناف لا تزال تعيق قدرة حكومتي على ملاحقة الذين يشتبه في ارتكابهم جرائم الإبادة الجماعية في جميع أنحاء العالم وتقديمهم للعدالة. وهذه القرارات في لهجتها ومضمونها تؤدي إلى تقويض الجهود التي تبذلها حكومتي لرفض ثقافة الإفلات من العقاب وهي انتكاسة للتقدم المحرز في ترميم نسيجنا الوطني الممزق، ليس في قطاع العدل فحسب بل في جميع الجوانب المتعلقة بالمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار. وترى حكومتي أن التبرئة الأخيرة لبورتايس زغيرانيارازو وهورميسداس نسينغيمانا والأسس التي استندت إليها مدعاة للأسف الشديد.

وترحب حكومتي باعتقال غريغوار نداهيمانا، وإيديلفونس نزيمانا وتشيد بحكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا على جهودهما في هذا الصدد. ونرحب بالقدر نفسه بالجهود التي تبذلها حكومات كندا وبلجيكا وفنلندا والسويد لاعتقال الأشخاص الخاضعين لولاياتها المتهمين بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية وتقديمهم للعدالة. غير أننا نأسف أن بعض البلدان قد أخفقت في تقديم التعاون الضروري إما لحكومتي أو للمحكمة، ونحثها على القيام بذلك.

لقد أعربت حكومتي مرارا عن رأيها في أنه ينبغي أن ينقل إلى رواندا محفوظات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بعد إنجاز المحكمة ولايتها. ويستند هذا الاقتناع إلى حقيقة أن هذه المحفوظات تشكل جزءا لا يتجزأ من تاريخنا، وهي حيوية للحفاظ على ذكرى الإبادة الجماعية وستضطلع بدور بالغ الأهمية في تثقيف الأجيال القادمة لكفالة منع وقوع الإبادة الجماعية. ونعترف بالعملية القائمة لتحديد الوجهة النهائية لمحفوظات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وسنواصل المشاركة في المداولات الجارية في الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

وفي هذا المنعطف الخطير، تشاطر حكومتي رغبة مجلس الأمن في إيجاد اختتام معقول وفعال للولاية المخصصة للمحكمة. ولذلك، نحث المجلس على ألا يدخر وسعا لضمان استكمال استراتيجية الإنجاز للمحكمة بدون إيجاد فجوات تسمح بالإفلات من العقاب وبتقويض الجهود التي تبذلها حكومتي. وفي الختام، اسمحوا لي بأن أكرر التزام حكومتي المستمر بدعم عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الدائم لرواندا على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

قبل أن أرفع الجلسة، أود أن أشكر، باسم أعضاء المجلس، الرئيس روبنسون، والرئيس بيرون، والمدعي العام براميرتز والمدعي العام جالو على البيانات التي قدموها للمجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.
